مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٦٥**

الخميس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غسبار مارتنس .... (أنغولا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
إسبانيا	السيدة منديس
ألمانيا	السيد تروتفاين
باكستان	السيد أكرم
بلغاريا	السيد ريتشيف
الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
شيلي	السيد مونيوز
الصين	السيد وانغ غوانغيا
غينيا	السيد صو
فرنسا	السيد دلا سابليير
الكاميرون	السيد شونغونغ أيافور
المكسيك	السيد بوخالتير
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى (S/2003/1099)

03-62440 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى (S/2003/1099)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى ممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي، السيد فرانسيسكو ماديرا، وزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والدبلوماسية في موزامبيق.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس أعرب عن ترحيبنا الحار بممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي، وزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والدبلوماسية في موزامبيق.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ماديرا (موزامبيق)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة للمشاركة في المناقشة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس أعرب عن ترحيبنا الحار بالسيد عبد القادر شاريز، نائب وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد شاريز (جمهورية تنزانيا المتحدة)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إيطاليا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سباتافورا (إيطاليا)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيلي والوبيتا، المبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس أعرب عن ترحيبنا الحار بالمبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد والوبيتا (الاتحاد الأفريقي)، مقعدا على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن

يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بالسيد فال وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

الإعراب عن مشاعر المواساة لحكومة وشعب تركيا وحكومة وشعب المملكة المتحدة إزاء الأعمال الإرهابية التي وقعت في اسطنبول مؤخرا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب لحكومة وشعب تركيا، وحكومة وشعب المملكة المتحدة، عن مواساتنا القلبية إزاء سقوط أرواح بريئة نتيجة للأعمال الإرهابية التي وقعت في اسطنبول اليوم وخلال عطلة نهاية الأسبوع، والتي يدينها المجلس بشدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على الأعضاء تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى (S/2003/1099).

وحيث أنه لا توجد قائمة متكلمين، أود أن أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في أخذ الكلمة إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك.

أرحب بحضور الأمين العام السيد كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): معروض عليكم، سيدي الرئيس، التقرير (S/2003/1099) الذي شرحت فيه الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وهذه فكرة قديمة أحيتها تطورات الحالة على أرض الواقع.

ويعرف الجميع أن الصراعات وانعدام الاستقرار في أحد بلدان منطقة البحيرات الكبرى، حتى وإن كانت نتيجة لعوامل داخلية، قلما تبقى داخلية فترة طويلة. فهي سرعان ما تنتشر بسبب الصلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واللغوية الوثيقة بين سكان المنطقة برمتها. ولذلك، فإننا نحتاج إلى نهج شامل للتصدي للأسباب الكامنة للصراعات في المنطقة.

(تكلم بالانكليزية)

وقد دأب المجلس، منذ أن أصدر بيانه الرئاسي بشأن رواندا بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/59)، على الترويج لعقد مؤتمر دولي بشأن البحيرات الكبرى. وقد تأكد هذا في العديد من البيانات والقرارات اللاحقة، بما في ذلك البيان الرئاسي (S/PRST/1997/22) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وفي وقت سابق من هذا العام، في القرارين ١٤٥٧ (٢٠٠٣) و ١٤٩٣ (٢٠٠٣) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد اتخذت الخطوات الاستكشافية الأولى صوب تنظيم هذا المؤتمر خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ من جانب ممثلي الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. وبغية التعجيل بهذه العملية، قمت في عام ١٩٩٩ بتعيين ممثل خاص يقيم في نيروبي للتشاور مع زعماء المنطقة بشأن أهداف المؤتمر وتنظيمه.

وجرت هذه المشاورات في إطار شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي، على أساس ورقة مفاهيمية قدمتها إليهم. ونتيجة لذلك، وافقت البلدان الأساسية – أوغندا وبوروندي وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا – على

عقد المؤتمر الدولي المقترح، وبدأت العملية التحضيرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في نيروبي.

وكان اجتماع نيروبي ضروريا لتحديد التوجه المستقبلي الذي سيتخذه المؤتمر، فضلا عن تحديد أهدافه ومواضيعه وهيكله وتكوينه وجدوله الزمني المؤقت. وقد شددت البلدان الأساسية على ضرورة أن يكون المؤتمر عملي المنحى وأن يركز على مواضيع محددة، أي السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والقضايا الإنسانية والاجتماعية. وأكدت الدول الأساسية أيضا على مبدأ الملكية الإقليمية. ولهذا الغرض قامت بإنشاء لجان وطنية تحضيرية. وبالإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد الأفريقي، وسيبقى، شريكا كاملا للأمم المتحدة في كل مرحلة من مراحل هذه العملية.

والحاجة إلى شراكات دولية لا تقل أهمية عن ذلك. وإذ تتحمل حكومات المنطقة مسؤولية توطيد السلام في بلدانها، يقع على المجتمع الدولي واجب مساعدتها على كل المستويات، كما فعل وما زال يفعل في أجزاء أخرى من العالم. والمؤتمر يتطلب فعلا مشاركة واسعة النطاق ومستدامة، لا من جانب حكومات البلدان الأساسية فحسب، بل ومن المجتمع المدني والبلدان المجاورة وأصدقاء المنطقة، والمنظمات دون الإقليمية وشركاء التنمية الدوليين.

ثمة دينامية جديدة في هذه المنطقة، يجب أن نستفيد منها. فالناس يزداد إدراكهم أكثر فأكثر لضرورة التعامل إقليميا مع قضايا السلام والأمن والتنمية لتوطيد التقدم الذي تحقق في عمليات السلام الوطنية. وقد ساعد ذلك على مضي الأعمال التحضيرية للمؤتمر قدما بالشكل المرسوم. وكذلك فعل الاجتماع الذي عقد أثناء المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، عندما اعتمد إعلان مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون بين بلدان المنطقة.

ومن الجلي أنه ستكون هناك علاقة بين التقدم في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والتقدم على طريق عقد هذا المؤتمر. وستكون هناك علاقة أيضا بين قدرتنا على التصدي لبعض التحديات ونجاح هذا المؤتمر. ويكمن أحد هذه التحديات في تمكن البلدان الأساسية ذاتها من إيجاد وسيلة تنقلها إلى أبعد مما حققته حتى اليوم في التعامل بالتفصيل مع المسائل المواضيعية لهذا المؤتمر. وثمة تحدٍ آخر، يتمثل في ضمان توفير موارد مالية وفنية وبشرية كافية، بما في ذلك لمكتب ممثلي الخاص في منطقة البحيرات الكبرى.

وبغية التصدي لهذه التحديات، أدعو كل المشاركين إلى العمل بصورة وثيقة مع ممثلي الخاص دعما لهذا المؤتمر. وأشجع أيضا كل شركاء التنمية للمساعدة في توفير الدعم والموارد الضرورية لهذا المسعى. وأتطلع إلى الحصول على دعم قوي من جانب المجلس للمؤتمر – ذلك المؤتمر الذي تأخر انعقاده طويلا والذي يَعِد بمستقبل أفضل لشعوب بلدان منطقة البحيرات الكبرى التي طالت معاناتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه وأشكره على تشريفنا بحضوره هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لوزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والدبلوماسية في موزامبيق، السيد فرانشيسكو ماديرا، الذي يمثل رئاسة الاتحاد الأفريقي.

السيد ماديرا (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالانكليزية): نحن نجتمع في لحظة أمل وتفاؤل بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى. فنحن، في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لدينا من الأسباب ما يجعلنا مسرورين بالتطورات التي تحدث في هذه المنطقة، لأننا بعد أن عرفنا أين بدأت المأساة كلها ورأينا كيف وقعت كل الأحداث في المنطقة أصبحنا قادرين على فهم المعنى الحقيقي لما يحدث هناك في الوقت الراهن.

لقد شهدت هذه المنطقة، حتى وقت قريب جدا، بعض أكثر الأعمال وحشية التي يمكن للإنسان أن يقترفها ضد إنسان آخر. وعانت شعوب هذه المنطقة، لزمن طويل جدا، من بعض أشرس أنواع الاقتتال بين الأخوة وأحمق أشكال غزو بلد مستقل واحتلاله من قِبَل بلد آخر. وشهدنا أبغض أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، التي أُزهقت فيها أرواح مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. ولفترة طويلة جدا حُرم شعب الكونغو من سيادته واستقلاله وكرامته. وتعرض للكراهية والتشهير والاستشهاد. وفر المواطنون من الكونغو بالآلاف ليعيشوا لاجئين في البلدان المجاورة.

ورغم تعقيد الحالة برمتها، تحققت خطوات هامة في المنطقة. ويبدو أن الشمس تشرق في الأفق وأن شعوب منطقة البحيرات الكبرى بدأت تتحدى تشاؤمها وأخذت تسلك طريق السلم والاستقرار مرة أخرى. إنها تتخذ الخطوات نحو إعادة التأكيد على سيادتها وهويتها المهددتين. وهي تعيد اكتشاف فضائل ومزايا العيش في وئام وحسن جوار وهي تهيئ الظروف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقتها.

والواقع أن ما يحدث في منطقة البحيرات الكبرى اليوم هو ثمار ما كانت ترغبه دوما شعوب هذه المنطقة العظيمة وما دعا إليه دوما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا، وما أيداه واستثمرا فيه وحاولا مساعدتها على تحقيقه.

وفي بيئة اتسمت بتزايد الشك المتبادل وتعاظم الريبة، وقَّع أصحاب المصلحة في الكونغو على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في تموز/يوليه ١٩٩٩، بدعم منا واقناعنا وتشجيعنا لهم. وعند تشجيعنا الكونغوليين على الدخول في مثل هذا الاتفاق، كانت تدفعنا الرغبة في المساعدة على إزالة العقبات الرئيسية أمام عمليتنا للمصالحة الوطنية الشاملة للجميع وذلك من خلال وضع مشروع لاتفاق جديد بين أبناء شعب الكونغو. ومن شأن هذا الاتفاق أن يضع البلد على مسار السلام الدائم والتنمية المستدامة.

إن وقف الأعمال العدائية بين الأطراف الكونغولية، وإخراج القوات الأجنبية من الصراع والتفاوض على انسحابها من خلال معالجة الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة، بالتحييد الحقيقي للقوى السلبية العاملة من الكونغو، كلها كانت خطوات هامة في تهيئة بيئة مؤاتية لحوار حقيقي بين الكونغوليين أنفسهم.

إن اتفاق لوساكا لم يكن ممتازا و لم يرض الجميع، ولكنه جسَّد ما كان ممكنا في ذلك الوقت. فلقد تضمن شروطا أساسية هامة من شأنها منع الأطراف من إغفال ما يلزم معالجته في الواقع الكونغولي المعقد. وثبتت الأهمية الحاسمة لذلك في الوصول بالعملية إلى ما آلت إليه اليوم.

ولكن مهما أمكن لاتفاق لوساكا أن يبلغ من الكمال، ما كان له أن يحقق أي شيء ما لم تُظهر الأطراف الكونغولية أنفسها الالتزام بالتقدم والعمل على إحداث تغيير راديكالي للوضع الراهن في بلدها. واستغرق الأمر وقتا حتى أدرك جميع أصحاب المصلحة وتفهموا حقيقة أن إبرام صفقة، صفقة لا يخسر فيها كونغولي ولكن يكسب فيها كل كونغولي شيئا ما، هو الخيار الوحيد المتاح والسبيل الوحيد للخروج من أزمة ما فتئت تعصف بالكونغو منذ استقلالها. وفي نهاية المطاف، ساد المنطق وجاء اتفاق ''صن سيتي'' نتيجة للرغبة المشتركة لقيادة الكونغو في مواجهة حالتها بشكل مباشر وإعادة بناء بلدها على أساس جديد.

لقد بدأ بناء الكونغو الجديدة على أساس جديد، ونحن، في الاتحاد الأفريقي، سعداء برؤية تنفيذ اتفاق ''صن سيتي''، رغم أنه ما زال محفوفا بتحديات عديدة، يمضي على الطريق السليم وأن كل كونغولي يريد له النجاح. والواقع، أن المؤسسات الانتقالية، التي نص عليها اتفاق صن سيتي،

تزاول أعمالها، وتسعى جاهدة إلى تحقيق النتائج رغم أنها لا تزال هشة.

ورغم حجم الأزمة الكونغولية ورغم حقيقة أن البلد قد قُسم، ولفترة طويلة جدا، بقوة السلاح إلى مناطق نفوذ تخضع لمنظمات مسلحة مختلفة، تظل فكرة وجوب المحافظة على وحدة البلد الإقليمية وبقائه متحدا وبجيش واحد فقط هي الفكرة السائدة التي يساندها الجميع. واتفقت جميع الأطراف على أن الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون هي قيم يجب، كما تقتضي الضرورة، أن تسترشد بها تصرفات الدولة.

هذه خطوات هامة. وبها تعيد الكونغو اكتشاف نفسها وتتعهد بالعودة إلى تبني المثل العليا لمؤتمر السيادة الوطنية الذي تم التخلي عنه، والذي اعتبرته أغلبية سكان الكونغو أساسا متينا للعملية الديمقراطية في البلاد.

هذه بداية جيدة للغاية، ويجب علينا نحن في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأعم أن نواصل تقديم دعمنا ومشورتنا وتشجيعنا. وينبغي لنا عندما نفعل هذا ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن الحالة في الكونغو لم تصبح بعد وردية. فلا تزال العملية حساسة وتعاني من مواطن ضعف قد تضر على نحو خطير بالأهداف النهائية التي حددها الكونغوليون لأنفسهم إن لم تُعالج بالشكل السليم في هذه المرحلة المبكرة.

ولا يمكننا التشديد بقدر كاف على أنه، أيا كانت المنجزات التي تتحقق اليوم في الكونغو، ستظل الحالة خطرة ما لم يساندها الشعب الكونغولي نفسه ويتملكها. ويخبرنا التاريخ بأنه قبل صن سيتي، كان جميع الزعماء الكونغوليين الذين تولوا السلطة بعد وفاة باتريس لومومبا قد بقوا في السلطة أو جاءوا إليها بدعم من كيانات أجنبية. ونظرا لطبيعة ذلك الدعم، كانت النتيجة انعزال شعب الكونغو، وتفكك مؤسسات دولة الكونغو، والدمار التام لبيئة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذلك، ورغم قربنا من شعب الكونغو والثقة الهائلة التي يضعها فينا، ينبغي أن نتجنب في جميع الأوقات إغراء استغلال مواطن ضعف ذلك البلد.

إن الكونغو تبدأ من الصفر تقريبا. والمهمة التي تنتظر السلطات الانتقالية المعينة حديثا – ومهمة الحكومة التي ستأتي بعدها – هي ببساطة مهمة ذات أبعاد هائلة. ولأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل المركز الرئيسي لمنطقة البحيرات الكبرى، فإن أي تطور إيجابي أو سلبي يستجد فيها سيؤثر، إيجابا أو سلبا، لا على الكونغو فحسب، بل على بقية بلدان المنطقة أيضا.

والحروب التي أثرت على الكونغو من عام ١٩٩٦ حتى مؤخرا وتسببت في الكثير من المعاناة لشعبه، كان يدفعها ويغذيها، بقدر كبير، تصدير الصراعات الذي بدأ في البلدان المجاورة. وشكل الحراك الكبير للسكان – من الكونغو إلى جيرانها وبالعكس – الذي سببته تلك الحروب الكثير من الضغط على السكان والموارد والهياكل الأساسية ليس للكونغو فحسب ولكن بجميع البلدان المجاورة، مما جعل الأزمة قاسما مشتركا للمنطقة بأسرها.

ونحن في غرب أفريقيا نشعر بالسرور لأن الكونغو اليوم خال من الاحتلال الأجنبي والسيطرة. والمهم اليوم هو أنه لا بد من اتخاذ خطوات حاسمة لضمان ألا تحصل مرة أخرى – مهما كان السبب – ممارسة احتلال بلدان الشعوب الأخرى، لأن تلك الممارسة لا تذكرنا بماضينا المحزن فحسب، وإنما تضع سابقة خطيرة جدا ومتفجرة ذات إمكانية كبيرة لإدامة الأزمة وعدم الاستقرار في المنطقة.

ولا يعني ذلك أنه ينبغي لنا أن نتجاهل شواغل جيران الكونغو. فتلك الشواغل حقيقية وشرعية، وينبغي لنا

أن نستمر في السعي جاهدين، معا، لضمان تنفيذ الحلول المرتقبة حتى الآن بشكل سريع وفعال ويمكن التحقق منه، وبالتالي، تخفيف الشك الشديد المتبادل الذي يشوه العلاقات بين الجيران الذين قدر لهم أن يستمروا في العيش معا لبقية حياتهم.

ولكن اهتمام المنطقة بالكونغو ليس مقتصرا على الضمانات الأمنية وحدها. فالكونغو بلد كبير؛ والكونغو سوق كبير؛ والكونغو يحظى بموارد عديدة وعدد ضخم من السكان وفرص كبيرة للأعمال التجارية. والكونغو بلد جذاب بالنسبة لنا جميعا. وكلنا نريد إن نتفاعل مع الكونغو، ومن الخير أن نفعل ذلك. والمطلوب هو أنه ينبغي أن ينفذ ذلك التفاعل استنادا إلى مبادئ سليمة. وينبغي إن نسعى إلى مساعدة الكونغو على استعادة كيان دولته وتعزيز مؤسساته بينما نسعى جاهدين لأن ننشئ على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف العلاقات التجارية الصحيحة والمناسبة وغيرها من العلاقات مع هذا الجار الهام. وأعلم أن هذا قد يبدو ساذجا، لكنني لا أرى وسيلة سليمة أخرى للتفاعل مع الكونغو بطريقة سلمية ومستدامة ومتناسقة.

ولا يسعنا إلا أن نبتهج لحقيقة أن رواندا، التي تضررت بشكل خاص من الأزمة العامة التي تحكم قبضتها على منطقة البحيرات الكبرى، قد أنهت من فورها إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ويمثل ذلك الحدث - الذي يحصل، كما شهدنا، بعد أقل من ١٠ أعوام من الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ - خطوة جوهرية إلى الأمام وإسهاما هاما في الجهد الشامل لإعادة السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة. وينبغي الاستمرار في بذل الجهود لضمان أن يتمكن كل رواندي من العودة إلى وطنه وممارسة حياته بحرية.

ويشكل الاتفاق الذي وقّع يوم الأحد الماضي بين الحكومة الانتقالية البوروندية والحركة المسلحة، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية معلما آخر في الاتجاه الصحيح. وهذا يجعلنا نشعر بأن منطقة البحيرات الكبرى تتكاتف من جديد وتكتسب مركز منطقة سيكون فيها السلام والاستقرار، قريبا جدا، عملة سائدة - منطقة ستصبح بوتقة يمكن لجميع شعوب قارتنا وشعوب العالم قاطبة أن تصل إليها وتجتمع فيها بحرية ويسر للتجارة وتبادل الآراء. ولا بد أن يحرم حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية من إمكانية منع حصول ذلك. ويجب إقناع تلك المنظمة بالانضمام إلى ثورة السلام التي تحصل في منطقة البحيرات الكبرى وعلى تقديم إسهامها في هذه الثورة.

لقد آن الأوان لكي نوقف الحروب في قارتنا. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى دون تهيئة بيئة للسلام والأمن الدائمين. ومن ذلك المنطلق، يود الاتحاد الأفريقي أن يناشد مجلس الأمن مناشدة قوية أن يضطلع بمسؤولياته من خلال اتخاذ موقف أكثر إيجابية نحو دعم البعثة الأفريقية في بوروندي.

وما فتئت الصراعات المسلحة وخطر نشوبها مسؤولة، بقدر كبير، عن تفاقم حالة التأخر الاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من بلداننا إذ أننا نقوم بتحويل موارد كبيرة من الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية إلى شراء الأعتدة العسكرية لشن الحرب أو للدفاع عن أنفسنا ضد الاعتداءات المسلحة - الحقيقية أو المحتملة أو المتخيلة. وقد قطعنا شوطا طويلا حتى الآن في بحثنا عن تخليص القارة والمنطقة من الحرب الأهلية، كما أننا حققنا نجاحات كبيرة في ذلك المسعى. وتمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا رؤية الاتحاد الأفريقي وخريطته للطريق من أجل انتشال القارة الأفريقية من وهدة الفقر والتأخر وتخلف النمو. وسيظل

تنفيذ ذلك البرنامج للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي معرضا لخطر كبير إذا سمحنا لعدم الاستقرار وللحروب بالاستمرار في ملازمة أفريقيا.

وإحدى أولويات بلدي بوصفه رئيسا للاتحاد الأفريقي هي العمل المتضافر بحماس مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان التوقيع على البروتوكول المتصل بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتصديق عليه والانضمام إليه بسرعة من أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء حتى يمكنه الدخول إلى حيز النفاذ. وذلك لأننا نؤمن إيمانا قويا بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يمكن أن يصبح أداة قيمة في المساعدة على تفادي حالات الصراع وانعدام الأمن والأزمات في قارتنا وتخفيفها وتسويتها.

وقد التزم الرئيس شيسانو، بصفته رئيسا للمنظمة القارية، بتكريس اهتمام خاص لجيوب عدم الاستقرار المتبقية في منطقة البحيرات الكبرى وغيرها من الأماكن في قارتنا وبحشد أفضل المهارات التي تمتلكها قارتنا للمساعدة على إيجاد تسوية عاجلة ودائمة لها. ونظرا للطابع الخاص لتلك الصراعات فقد ناقش - مع فخامة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي - إمكانية الطلب من عدد من رؤساء الدول الحاليين مشاركتهم الشخصية وتقديم مهاراتهم في البحث عن الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

ونحن ننظر بارتياح إلى حقيقة أن الأمم المتحدة وجميع شركائها قد اعتمدوا نهجا عالميا نحو الحالة في منطقة البحيرات الكبرى كما أنهم يضعون استراتيجيات من شأنها معالجة الواقع في منطقة البحيرات الكبرى في جميع منظوراته وينظرون إليها بوصفها مشكلة لا تؤثر على بلد واحد أو آخر فحسب، بل تؤثر على جميع بلدان المنطقة وسكانها.

ويمثل المؤتمر المقبل بشأن السلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى تحديا كبيرا - فهو فرصة فريدة لنا جميعا لكي نتقدم بأفكار واستراتيجيات تسهم حقيقة في تشكيل مستقبل للاستقرار والأمل والمصالحة في منطقة البحيرات الكبرى المبتلاة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد القادر شريف، نائب وزير الخارجية في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد شريف (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم بلدان منطقة البحيرات الكبرى، أن أعرب عن امتناننا لكم، السيد الرئيس، ولكل أعضاء مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة الخاصة لمناقشة اقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. فهذه الجلسة تشهد بوضوح على تضامن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واهتمامهما بتحويل منطقة البحيرات الكبرى إلى منطقة سلم واستقرار، وتشهد بالتالي على الحاجة الملحة إلى تسوية مسائل الأمن المعلقة ومجابهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة.

ونذكّر مع التقدير ببعثة أعضاء مجلس الأمن في أوائل هذا العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. فقد كانت تعبيرا مشجعا عن القلق إزاء الحالة هناك، وعن التضامن مع حكومات وشعوب المنطقة. إن نشر قوات فرنسية لحفظ السلام، وما تبعه من توسيع وتواجد لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يساهمان إلى حد كبير، في إشاعة الاستقرار واستعادة السلام في منطقة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحسنت أيضا على نحو لافت للنظر حالة حقوق الإنسان هناك. ونحن نشكر بعثة حفظ السلام بأسرها على العمل الذي تقوم به.

ولا يسعني إلا أن أعبر بشكل خاص عن تقديرنا للتوصل أخيرا إلى توافق في الآراء على عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وذلك بعد عقد تقريبا من المشاورات المكثفة بين مختلف الأطراف الفاعلة. ونود، في هذا الصدد، أن نعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وممثله الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، السيد إبراهيما فال، على جهودهما الدؤوبة في بناء توافق الآراء على المستويين الإقليمي والدولي بشأن هذا المؤتمر الهام.

ونحن ندين أيضا بالامتنان والتقدير الخاصين للاتحاد الأفريقي على تقديمه التشجيع السياسي والمشاركة في الإعداد للمؤتمر. ويوفر رئيس الاتحاد الأفريقي الدعم اللازم للممثل الخاص للأمين العام، الذي يعمل بتعاون وثيق مع المبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي. وستبقى الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضرورة أساسية لنجاح المؤتمر.

وفي الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في نيروبي، كينيا، بتاريخ ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، رحبت البلدان الستة الرئيسية مجتمعة بعقد المؤتمر المقترح. ووافقت المنطقة أيضا على المواضيع الأربعة وهي: السلم والأمن؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ والديمقراطية والحكم الرشيد؛ والمسائل الإنسانية والاجتماعية. وفي رأينا، تشتمل هذه المجالات الموضوعية على التحديات الرئيسية التي تواجهها منطقة البحيرات الكبرى. ووافق المنسقون الوطنيون أيضا على الهيكل والبرنامج الزمني للعملية التحضيرية.

وقد جاء اقتراح عقد المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى في الوقت المناسب، ووسط دلائل تشير إلى أن الصراعات في هذه المنطقة قد أشرفت على نهايتها. ولذا، سيكون عقد المؤتمر عاملا على توطيد مجمل الإنجازات التي حققتها بلدان المنطقة، وخاصة التقدم الذي تم إحرازه في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

ونرحب، في هذا السياق، بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن إقامة حكومة انتقالية شاملة لجميع الأطراف، تهيئ ذلك البلد لإقامة حكم سياسي ديمقراطي خلال عامين. وفي السياق نفسه، نرحب أيضا باتفاق أروشا للسلم والمصالحة في بوروندي، الذي تم التوقيع عليه في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، والذي يشكل حجر الزاوية لعملية السلام في بوروندي. ونهنئ الحكومة الانتقالية في بوروندي، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، على اتفاق وقف إطلاق النار الشامل التاريخي، الذي أبرم في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بهدف إنهاء عشر سنوات من الصراع في بوروندي. ونحث الطرفين على التعاون الوثيق لتنفيذ هذا الاتفاق. وفي نفس الوقت، نناشد فصيل قوات حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية أن يكف عن القتال وأن ينضم إلى المفاوضات لوقف إطلاق النار ولإبرام اتفاق شامل للسلام.

إن المهمة العاجلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي على حد سواء، تتمثل في توطيد اتفاقات السلام من خلال برنامج شامل للمصالحة وإعادة التعمير والتنمية في فترة ما بعد الصراع.

ومن المتوقع أن يتم التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الدولي المقترح بشأن منطقة البحيرات الكبرى، على مجموعة من المبادئ المعنية بعلاقات حسن الجوار، والاستقرار، والديمقراطية، والبدء بتنفيذ برامج عمل للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية لشعوب المنطقة. ونعتقد أن أحد

الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة، هو إلى حد كبير، حالة التخلف الإنمائي والفقر، وينبغي أن يتصدى المؤتمر لهذه الحالة بطريقة حازمة.

وفيما يتعلق بمسألتي السلم والأمن، فإن نجاح المؤتمر سيتوقف على اتخاذ تدابير ملموسة تصمم لوضع ضمانات شاملة لمنع عودة أعمال العنف وإبادة الجنس وعدم الاستقرار في المنطقة في المستقبل، وكذلك لاحتواء الجريمة عبر الحدود، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة، والهجرة غير القانونية. والتوصل إلى اتفاق لمنع تجدد الإبادة الجماعية وإبرام معاهدة عدم اعتداء، ووضع برنامج بجدول زمني محدد لحل الميليشيات ومنع تزويد المنطقة بالأسلحة الصغيرة غير القانونية، على أن توضع آلية للإنفاذ والتحقق يتفق عليها، من شأنه أن يضمن للمنطقة ليس السلام فحسب، بل أيضا الديمقراطية والعدالة والحكم الرشيد في داخل حدود كل بلد. ونعتقد أن تلك هي الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق السلم والتنمية المستدامين في المنطقة.

وفي مجال التنمية الاقتصادية تحديدا، من الغريب أن منطقة البحيرات الكبرى التي تنعم بالموارد الطبيعية الغنية، هي أيضا من أقل المناطق نموا في أفريقيا. ولذلك، نتوقع أنه بعد استعادة السلام والأمن، سيتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بحشد وتوفير مساعدات اقتصادية كبيرة لتمكين بلدان منطقة البحيرات الكبرى من استغلال مواردها الاقتصادية الهائلة، بدعم ثنائي ودولي من المجتمع الدولي، لإنعاش وتنمية اقتصاداتها ولضمان رخاء شعوبها.

ويحدونا الأمل أن يؤدي هذا المؤتمر إلى وضع خطة مماثلة لخطة مارشال ترمي إلى انتعاش منطقة البحيرات الكبرى وإعادة تعميرها. ولذلك، نناشد شركاءنا الإنمائيين تقديم الموارد الكافية، والتي تستهدف بالتحديد تمكين بلدان منطقة البحيرات الكبرى من تحقيق أهدافها الإنمائية وتطوير البرامج المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين. وتقدم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فرصة إضافية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى لتحقيق أهدافها الإنمائية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وعلى الجبهة الإنسانية، شهدت منطقة البحيرات الكبرى خلال العقد الماضي عمليات انتقال كثيفة للاجئين والنازحين وضحايا أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان. ونتوقع أن يوفر المؤتمر فرصة لإعادة تركيز الاهتمام الدولي على تسهيل تنفيذ الحلول المستدامة لمشكلات اللاجئين والمشردين داخليا والمقاتلين السابقين، فضلا عن التشجيع على تهيئة بيئة مناسبة للتسامح واحترام حقوق الإنسان.

أود أن أوضح أنه، في الإعداد للمؤتمر، تم الإقرار بأن مشاركة أصحاب المصالح الرئيسيين في نتائج المؤتمر التي نتوخاها مفتاح نجاح العملية التحضيرية للمؤتمر. ومن الضروري دعم اللجان الوطنية في عملية الإشراف على المشاورات الحكومية الدولية وتنسيقها ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من قبيل تلك التي يشترك فيها الشباب أو النساء.

والقيد الرئيسي الذي عانت منه جميع لجاننا الوطنية هو الافتقار إلى موارد الميزانية لتنظيم اجتماعات لأصحاب المصلحة على مستوى القاعدة لتمكينهم من توفير المدخلات الضرورية لتحقيق أهداف السلام والاستقرار والتنمية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى واستدامتها. ونناشد أيضا المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والمادي للإعداد للمؤتمر في مراحله المختلفة.

وقد أثيرت مسألة الموارد في اجتماع نيروبي للمنسقين الوطنيين ، ولكن في نهاية المطاف، لم يتضح من أين ستأتي الموارد للعملية التحضيرية. وترك كل بلد ليتكل

علـى نفسـه. ونتيجـة لذلـك، نجـد أن حالـة الاسـتعدادات للمؤتمر على المستوى الوطني غير مرضية. وبالتـالي، مـن المـهم اتخـاذ تدابير عاجلة مـن قبـل الأمـم المتحـدة واتخـاذ مبـادرات ثنائية أيضا لتوفير الدعم على وجه السرعة للعملية التحضيرية وتمكينها من المضي قدما. وطبقا للجدول الزمـني الـذي وافـق عليـه المنسـقون الوطنيـون، كـان مـن المفـروض عقـد أول اجتمـاع للمنسـقين الوطنيـين في نـيروبي في تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وجمهورية تترانيا المتحدة حريصة بوجه خاص على نجاح المؤتمر. وقد أوكلت إلينا مسؤولية استضافة مؤتمر القمة الأول، المقرر عقده في حزيران/يونيـه ٢٠٠٤. ومـن المـهم لنـا جميعا نحن المشاركين ضمان تنفيذ الاستعدادات للمؤتمر في حينها وبكفاءة في جميع المراحل.

أخـيرا، أود أن أؤكـد أنـه لنجـاح مؤتمـر منطقـة البحيرات الكبرى، من المهم لبلدان المنطقة أن تتولى مسؤولية العملية، مثلما أوضح الممثـل الخـاص للأمـين العـام. وعلـى المستوى الوطني، بدأت العملية فعلا بوصفها مجهودا شاملا. ونحن نشيد بالعمل الحالي الـذي يؤديه السيد إبراهيمـا فـال وفريقه، في شـراكة مع الاتحاد الأفريقي. وسـنواصل العمـل معه وتقديم كل الدعم المطلوب من لجاننا الوطنية المعنية.

وفي ختام بياني، أود مـرة أخـرى أن أشـكر الأمـين العام ومجلس الأمن على عقد هـذه الجلسـة وأن أشـكر بلـدان منطقة البحيرات الكبرى على تعيين جمهورية تترانيـا المتحـدة لمخاطبة المجلس باسمها.

الرئيــس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن للمبعوث الخـاص لرئيس الاتحاد الأفريقـي لمنطقـة البحـيرات الكبرى، السيد كيلي والوبيتا.

السيد والوبيتا (تكلم بالانكليزية): لقد قطعت كل المسافة من أفريقيا لحضور هذه الجلسة المهمة جدا. ووصلت في السابعة من صباح اليوم وهآنذا أجلس بالفعل أمام المجلس لكي أوضح له مدى أهمية البند المدرج في جدول أعماله هذا الصباح بالنسبة لنا نحن في أفريقيا.

وأود أن أشـكركم، سـيدي الرئيـس وأن أشـكر جمهورية أنغولا على المبادرة الـتي اتخذتموهـا، بوصفكـم رئيسـا لمجلس الأمن لشـهر تشـرين الثـاني/نوفمـبر، لكـي تطلبـوا عقـد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المؤتمر الدولي المزمع عقده لمنطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن أشـكركم بكـل تواضـع علـى تلك المبادرة.

لعلكـم تتذكـرون أن آخـر مـرة أحضرتـني أنغـولا إلى هنـا عندمـا كنـت وزيـر خارجيـة جمهوريـة زامبيـا، أثنـاء سـوء التفاهم المؤقت الذي كان بيننا، وجلسـنا هنـا معـا. ويسـعدني أن أتيحت لي فرصة أن أكون هنا اليوم بصفتي الممثـل الخـاص للاتحـاد الأفريقـي. ويجـب أن أشـكر الوزيـر مـاديرا ممثـل موزامبيق على بيانه الذي أدلى به بالنيابة عنـا جميعـا في القـارة الأفريقية.

وأود أيضـا أن أشـكر الوزيـر شـريف، نـائب وزيـر خارجية جمهورية تترانيـا المتحـدة علـى تمثيلـه لنـا في منطقـة البحيرات الكـبرى. وبـالطبع، يجـب أن أشـكر الأمـين العـام للأمـم المتحـدة، السيد كـوفي عنـان، علـى إحاطتـه الإعلاميـة هذا الصباح. واسمحوا لي أن أشكره على منحه هـذه العمليـة دبلوماسيا قديرا جدا ألا وهو إبراهيمـا فـال الـذي أعرفـه منـذ سـنوات عديـدة؛ وهـو يمثـل لنـا في هـذه العمليـة هديـة نـادرة جدا. فالتزامه بهذه العملية ظل التزاما هائلا.

ويجـب أن أقـر بأنـه لـولا جـهوده، لمـا اسـتطعنا أن نتحرك خطوة إلى الأمام في الاستجابة للتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي للإعداد لمؤتمر بشأن منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، فأنا ممتن جدا للأمين العام على إعطائنا شخصا أنجز الكثير جدا في فـترة زمنيـة قصـيرة. وقـد توسـع مكتـب الممثـل

الخاص للأمين العام في نيروبي بغية التصدي للتحديات التي ينطوي عليها الإعداد لهذه العملية.

وقد عُيِّنتُ في شباط/فبراير ٢٠٠٢ مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي لجمهورية ليبريا، وعملت جاهدا في ليبريا لتحقيق التفاهم. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حينما نقلت من ليبريا، كانت قد بدأت بالفعل عملية تنطوي على إمكانية إجراء حوار بين الحكومة والمتمردين. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، عينت مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي إلى منطقة البحيرات الكبرى، للعمل مع أخي إبراهيما فال، في الإعداد لهذا المؤتمر.

ولم يكن الأمر سهلا علينا في الاتحاد الأفريقي لنستجيب ١٠٠ في المائة لطلبات هذه العملية، ولكنني أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنه في الاتحاد الأفريقي، وقد أصبح الرئيس كوناري الرئيس الجديد للمفوضية، سيجري إنجاز كل شيء للتصدي لهذه التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

واعتقادي الشخصي - بأننا أنجزنا الكثير بالفعل - قد تردد صداه في البيانات المتعددة التي استمعنا إليها هذا الصباح وفي المشاورات التي أجريت. ويتضح جليا أن البلدان الرئيسية الستة قد اتفقت على أن نمضي قدما، واتفقت على تعيين منسقين وطنيين وتشكيل لجان تحضير وطنية. وحصلنا على دعم هائل من البلدان الستة الرئيسية فيما يتعلق بالمضي قدما في الترتيب للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

وحينما بدأنا، كان لدينا ثلاث ولايات: النضال من أجل تحقيق السلم والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى؛ والنضال من أجل الديمقراطية والحكم الرشيد لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وبالطبع، النضال من أجل التنمية الاقتصادية والسلامة الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى. ولكن من خلال المشاورات المختلفة أضيفت مجموعة رابعة من الاختصاصات متعلقة تحديدا بالشؤون الاجتماعية والإنسانية بغية معالجة التحديات التي لمح إليها نائب وزير جمهورية تترانيا المتحدة، وهي المسائل المتعلقة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والأشخاص المشردين داخليا والمسألة الأكبر، حالة اللاجئين.

كان النهج الثالث التشاور مع الدول المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى، ولقد سافرنا أخي إبراهيما وأنا بشكل مكثف إلى أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا، وتشاورنا مع كل واحد منها. وكما ترون من تقاريرنا، كانت الاستجابة هائلة. حيث اتفقت جميعها، إلى حد كبير، على أن نمضي قدما في العملية التحضيرية.

ثمة قضيتان اثنتان هنا؛ أولا، مشاركة زامبيا، وهي جغرافيا جزء من منطقة البحيرات الكبرى، كونها متصلة ببحيرة تنجانيقا، وثانيا، قرب جمهورية الكونغو الديمقراطية من المنطقة، وهذه مسألة بحاجة إلى توضيح عندما نمضي قدما. لقد عقدنا أول مؤتمر للمنسقين الوطنيين في نيروبي. إن أهمية ذلك المؤتمر كانت تزويدنا بخريطة طريق وجدول زمني لأنشطة محددة يتم تنظيمها. لكنني أود هنا أن أشير إلى عقبة واضحة. فبالرغم من أن البلدان الأساسية الستة اتفقت على تعيين منسقين وطنيين وكذلك على إنشاء لجان تحضيرية وطنية، لم يتمكن سوى بلد واحد أو بلدين، بحلول موعد اجتماعنا في نيروبي، من تزويدنا بتفاصيل كاملة عن أعضاء لجنته التحضيرية الوطنية. ولذلك، سيكون من غير الممكن لنا أن نعقد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، قبل نهاية العام، بسبب إحجام معظم البلدان الأساسية الستة عن تقديم مساهماتها.

لكننا يجب ألا نفقد الأمل. أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، على أن الرئيس كوناري، عندما اجتمع

مؤخرا بالسيد إبراهيما فال في أديس أبابا في إثيوبيا، أكد له أن هذه العملية سوف تعطى الأولوية القصوى. غير أن قيودا مالية عسيرة جدا تواجهنا في الاتحاد الأفريقي، وإن الترتيبات بشأن المبعوث الخاص لم يتم الاتفاق عليها بعد. وما زلت مضطرا إلى أن أتنقل من لوساكا إلى نيروبي وإلى أديس أبابا من أجل هذه الاجتماعات. مع أن هناك خططا لإنشاء مكتب للمبعوث الخاص في نيروبي، كي تكون بيننا تفاعلات يومية مع السيد إبراهيما فال. ولكن ذلك لم يتسن بعد.

طلب مني يوم أمس أن أسافر إلى هنا لأعرض موقف الاتحاد الأفريقي هذا الصباح، ولكني أود أن أؤكد لكم أن شراكتنا مع الأمم المتحدة في هذه العملية ستكون شراكة متواصلة وحاسمة جدا. وإن الاتحاد الأفريقي لن يتراجع. وسنظل شركاء فاعلين في العملية. وأود أن أؤكد لكم أن الرئيس كوناري، والرئيس شيسانو عقدا العزم على المضي قدما وفقا للخطة الموضوعة. وهناك اجتماع محتمل بدأ التحضير له فعلا سيتم تيسيره من قبل الاتحاد الأفريقي، وهو يشمل التجمعات الأفريقية الإقليمية الفرعية، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (تجمع الساحل والصحراء)، وهناك اقتراح بعقد اجتماع في أديس أبابا قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. والفكرة الرئيسية هي أنه يجب مشاركة التجمعات الفرعية الأفريقية أيضا في العملية.

ويتمثل جانب من ولايتنا بالنسبة لهذه العملية في عدم التدخل في العمليات السلمية الجارية في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نؤكد لكم - وهنا نتفق مع الوزير ماديرا والوزير شريف - أننا نراقب الوضع عن كثب، كي يبلغ اتفاقا السلام مرحلة النضوج بطريقة لا رجعة فيها، حتى قبل الشروع بالمؤتمر. ويحدونا أمل وطيد، بسبب البوادر التي شاهدناها في رواندا وفي الكونغو وفي بوروندي، بأننا سنكون قادرين على المضي قدما لا في العملية التحضيرية فحسب، وإنما أيضا في عقد المؤتمر.

ووفقا لجدولنا الزمني، هناك عدد من الاجتماعات التي تم تحديدها. والأهم، هو أننا نأمل بعقد اجتماع وزراء خارجية منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو للتحضير لمؤتمر القمة الأول الذي سينعقد في دار السلام في تنزانيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي هذه المرحلة، أود هنا أن أشكر جمهورية تنزانيا المتحدة على عرضها استضافة القمة الأولى للمؤتمر. ونتيجة لهذه البادرة الإيجابية من تنزانيا، بينت نيروبي لنا بالفعل، خلال العملية التحضيرية، استعداد الحكومة الكينية استضافة مؤتمر القمة الثاني.

إن نداء الاتحاد الأفريقي هو من أجل الدعم اللوجيستي. نحن بحاجة للتمويل. أود أن أؤكد لكم أن مشاركتنا لن تعيد العملية إلى الوراء، بل ستمضي بها قدما. ولكن فوق كل ذلك، اسمحوا لي أن أشكر أنغولا مرة أخرى وأن أشكر مجلس الأمن على الدعم الذي زودنا به بالفعل. وأعتقد أن أخي إبراهيما فال سوف يلقي مزيدا من الضوء على بعض المشاورات التي أجراها في هذا الصدد. غير أننا نود أن نقول إن الرئيس كوناري عقد العزم بشكل راسخ على إعطاء هذه العملية الأولوية القصوى وهذا هو سبب وجودي هنا.

أود أن أؤكد لكم أننا سوف نشارك مشاركة كاملة، وإنني أشاطر النداءات التي سبق أن أطلقها الأمين العام والوزراء، ومفادها أننا نحتاج إلى دعم لوجيستي من المجتمع الدولي ومجتمع المانحين، بينما نحاول أن نساعد أنفسنا في القارة الأفريقية. هذا باختصار هو بياني، وربما أمكنني في وقت لاحق من هذا النقاش، إذا ما سنحت لنا الفرصة، أن

أجيب على بعض الأسئلة وأن أوضح بعض النواقص التي ربما لاحظها مجلس الأمن الدولي.

في الختام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، باسم وفدي من الاتحاد الأفريقي، على هذه الفرصة القيّمة جدا لمخاطبة مجلس الأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كيلي والوبيتا على هذا البيان الشامل وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى أعضاء المجلس.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا، البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أثناء رئاستكم، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على قيادتكم الفعالة لهذا المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ومبادرة هذا الصباح تبين حسن إدارتكم للمجلس.

أشكركم على توفير هذه الفرصة لنا لنناقش هذه المسألة المهمة.

الاتحاد الأوروبي مقتنع أن المشاكل الأساسية التي تؤثر على منطقة البحيرات الكبرى تقتضي الأخذ بنهج إقليمي. ولأول مرة منذ عام ١٩٩٤، أدّت التطورات الإيجابية في البلدان المعنية إلى آفاق ملموسة لتحقيق استقرار سياسي دائم في المنطقة، ومكّنت من اتخاذ خطوات واقعية نحو تنظيم مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وكما قال الأمين العام هذا الصباح، توجد دينامية جديدة في المنطقة. والاتحاد الأوروبي يدعم المبادرة لعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويشيد بالجهود التي بذلتها البلدان المشاركة والجهود التي بذلها الأمين العام لتحقيق هذه الغاية. ومرة أخرى لاحظ الأمين العام أن هذه المبادرة كانت واجبة منذ مدة طويلة.

اسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض النقاط بوصفها إسهام الاتحاد الأوروبي في مناقشة اليوم.

إننا ندرك تماما أهمية الملكية الأفريقية في هذه العملية، وذلك كما أكّد الوزير ماديرا وآخرون. وسيتوقف نجاح المؤتمر بصورة أساسية على مدى الإرادة السياسية المشتركة للبلدان المعنية في تحقيق الأهداف المشتركة، ونحن نرحب بظهور مواقف إيجابية في بلدان المنطقة تجاه المؤتمر.

وينظر الاتحاد الأوروبي إلى هذا المؤتمر على أنه بداية لعملية تطبيع وليس مناسبة لمرة واحدة فقط. ونعتقد أن من المهم أن تُحدَّد أهداف واضحة وواقعية يمكن تحقيقها في الإطار الزمني المتفق عليه. ولا ينبغي أن يقتصر دور المؤتمر على تحديد المبادئ، بل ينبغي أن يؤدي، من ناحية مثالية، إلى اتفاقات ومشاريع ملموسة قابلة للتنفيذ. كما أن من المهم التنسيق والتماسك والاتساق مع العمليات الأخرى القائمة، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وكذلك ضرورة تجنب تكرار ما تقوم به محافل أخرى.

ومن الحيوي أيضا أن تشارك مشاركة كاملة وفعالة جميع بلدان المنطقة، بما فيها جميع البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا، وكذلك مشاركة المنظمات دون الإقليمية ومؤسسات التمويل الدولية والبلدان المراقبة والاتحاد الأوروبي. كما أن من شأن تشكيل مجموعة أصدقاء أن يوفر محفلا قيِّما لمناقشة وتنسيق الدعم الدولي للمؤتمر.

من بين المسائل التي ستناقش، من الواضح أن السلم والأمن هما المسألتان المحوريتان. ونحن نرحب بإعلان المبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون، الذي وقّعته بعض بلدان المنطقة في نيويورك في ٢٥ أيلول/ سبتمبر من هذا العام، والذي حدد بالفعل المبادئ الرئيسية التي ستُطبق، وهي: احترام سيادة كل دولة ووحدة أراضيها؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وإمداداتها الموجهة لبلدان أخرى. وينبغي أن يكون كسر الحلقة التي تربط الصراع وتجارة الأسلحة والاستغلال غير المشروع من بين المسائل الرئيسية التي يناقشها المؤتمر.

ونتوقع أيضا أن يقوم المؤتمر بدور هام في تشجيع التجارة والاستثمار والتعاون والتكامل الاقتصاديين في المنطقة. ويتمثل التحدي الذي ينتظرنا في التأكد من استغلال الموارد الطبيعية الهائلة الموجودة في المنطقة من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية لجميع سكان المنطقة. ونرحب أيضا بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية مشاركة فعالة في هذا المجال.

أخيراً، يوفر المؤتمر فرصة لبلدان المنطقة لمعالجة مسائل هامة للغاية، مثل الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، التي قد يساعد النهوض بها على استعادة الثقة بين الحكومات وشعوبها. ويوفر الاتحاد الأوروبي ونيباد فعلاً إطاراً مناسباً ومتفقاً عليه لمعالجة هذه المسائل.كما أن إجراء مناقشة مستفيضة حول العدالة أثناء الفترة الانتقالية وضرورة إنهاء الإفلات من العقاب يمكن أن تسهم أيضا في عملية المصالحة الإقليمية. إضافة إلى ذلك، ستكون مشاركة المجتمع الدولي القوية موضع ترحيب.

سيكون توطيد عمليات السلام في المنطقة عنصرا أساسيا في نجاح هذا المؤتمر. وعلى نحو يتمشى مع الخطوط التي حددتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، قام الاتحاد الأوروبي بدور هام في هذه المجال، كما اتضح مؤخرا من العملية ''آرتيميس''. التي قادها الاتحاد الأوروبي لتقديم مساعدة غوثية عاجلة للمدنيين وكانت مثالا على إدارة الأزمات بنجاح.

واليوم، الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما قويا بدعم المؤسسات الكونغولية الجديدة من خلال برنامج مساعدة كبير بعد انتهاء الصراع. وينصب تركيزنا على تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإدماجهم في المجتمع، وإنشاء وحدة شرطة متكاملة والإعداد لإجراء انتخابات في عام ٢٠٠٥. وقد يتبين أن الإعداد لإجراء انتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهمة صعبة جدا. إننا ندعم الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد، ونأمل أن تتسنى الاستفادة من إمكانياتها اللوجستية، لأن نجاح عملية الانتخابات سيتوقف إلى حد كبير على توفر وسائل نقل واتصالات كافية.

بالنسبة لبوروندي، نهنئ جنوب أفريقيا والحكومات التي قدمت المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي على التوسط في التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الانتقالية والمجموعة المعروفة باسم قوات الدفاع عن الديمقراطية. ونحث مجموعة قوات التحرير الوطني على الانضمام إلى العملية السياسية، كما نحث حكومة بوروندي على إبقاء الباب مفتوحا أمام المفاوضات.

سيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعم البعثة الأفريقية في بوروندي، التي نشرها الاتحاد الأفريقي. إلا أن استمرار هذه القوة، التي تقودها جهات أفريقية، مدة طويلة موضع شك قوي. ونعتقد أنه يتعين النظر في خيار نقل

السلطة إلى الأمم المتحدة في الوقت المناسب لضمان حفظ السلام في بوروندي.

وتمثل الانتخابات في رواندا أيضا عنصرا أساسيا في الحالة السائدة في منطقة البحيرات الكبرى، لأنها تمثل خطوة هامة نحو المصالحة الوطنية وتعزيز قيام مؤسسات ديمقراطية قادرة على البقاء.

أصبحت منطقة البحيرات الكبرى محور تركيز رئيسي لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، لأنها محك لاختبار قدرة أفريقيا على أن تصبح، بدعم منا، سيدة مصيرها. وقد يوفر المؤتمر المتوخى الإطار الصحيح لضمان أن يستند دعمنا إلى نهج إقليمي. ونحن نرحب بالإجراءات التي اتخذت بالفعل في ذلك الاتجاه، ونتعهد باستمرار دعمنا لتعزيز السلام والتنمية في المنطقة.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات بصفتي ممثلا لبلدي. أرى أن العديد من هذه المسائل — القضايا المتعلقة بالمعلومات الأساسية وقضايا السلم والأمن الصعبة وقضايا التنمية والحكم الرشيد السهلة — كان سيتناولها رئيس جمهورية إيطاليا، الرئيس كيامبي، قبل يوم أمس. إلا أنه، للأسف لم يتمكن من حضور المناسبة التي كان سيتكلم فيها. ولكن، دون أن آخذ مزيدا من الوقت، أرى أن من المناسب أن أُقدم نص بيان الرئيس ليدرج في سجلات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) : أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. ونتطلع إلى رؤية ذلك البيان في وقت لاحق.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد إبراهيما فال.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): يستند تقرير الأمين العام المعروض على المجلس إلى ثلاث أفكار رئيسية، هي: هيكل عملية تنظيم المؤتمر ودينامياته والدور المحدد الذي ستقوم به الأمم المتحدة.

بالنسبة لهيكل العملية التنظيمية، يشدد التقرير على الأهداف المحددة للمؤتمر من جهة، وعلى الأطر التنظيمية للمؤتمر من جهة أخرى. وكما جاء في الفقرتين ٦ و ٨ من التقرير، يأمل رؤساء دول المنطقة أن يعتمدوا وينفذوا، لدى اختتام المشاورات التي استهلت بعقد أول اجتماع للمنسقين على الصعيد الوطني في حزيران/ يونية ٢٠٠٣، ميثاقاً بشأن تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى يستند إلى أربعة قطاعات ذات أولوية — وهي على وجه التحديد: السلم والأمن، والحكم الرشيد والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والمسائل الإنسانية والاجتماعية وكل قطاع من هذه القطاعات الأربعة سيستهدف أولويات ويحدد، بطريقة عملية ومحددة، سياسات واستراتيجيات وبرامج ومشاريع وأنشطة معينة ستكون لها أهداف محدد، للأجل القصير والمتوسط والبعيد، تجسد العلاقات المشتركة بين القطاعات.

ومع أنه أصبح بالإمكان الآن تكوين فكرة ما عن بعض الشواغل ذات الأولوية، فمن الواضح، بعد المحادثات التي أجريناها مع حكومات المنطقة، أن علينا انتظار نتيجة مداولات الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الأولى لتحديد الأولويات التي ستقررها جميع دول المنطقة في ممارستها لإرادتها السيادية. واتفاق حُسن الجوار المعقود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، والموقّع هنا في نيويورك مؤخرا، وكذلك البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة باسم جميع بلدان المنطقة، يشكلان بالفعل إسهاما قيّما في هذا المجال.

وبالنسبة للإطار التنظيمي للمؤتمر، فإنه يتألف من مستويين، على النحو الوارد وصفه في التقرير. فعلى المستوى

الإقليمي، يكون لكل بلد منسق وطني تعينه الحكومة، وكذلك لجنة تحضيرية وطنية تندرج تحت السلطة التنفيذية للمنسق.

وأثناء الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين، تقرر أن تكون لكل لجنة تحضيرية وطنية مكون حكومي على المستوى المشترك بين الوزارات، ومكون غير حكومي يتألف من ممثلي المجتمع المدني. وتقرر أيضا أن يتخذ كل بلد تدابير خاصة لضمان التمثيل الكافي، نوعا وكمّا، للنساء والشباب في كل لجنة تحضيرية وطنية.

وأخيرا، تقرر أن تزود كل لجنة وطنية بأمانة دعم صغيرة، سيتطلب تمويلها مساعدة دولية عاجلة. ذلك أن عمل اللجان التحضيرية الوطنية – وبالتالي تنفيذ العمل الذي تضطلع به الأمانات، ضرورة أساسية لضمان نجاح العملية التحضيرية للمؤتمر.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن جميع اللجان التحضيرية الوطنية وممثليها، يشكلون اللجنة التحضيرية الإقليمية، وسيكون عملها متسقا مع المرحلة التحضيرية الأولى لعقد المؤتمر.

وأنتقل الآن إلى التسلسل التنظيمي للمؤتمر، وهو الموضوع الرئيسي الثاني الوارد في تقرير الأمين العام. وهذا التسلسل تم إرساء معظمه، وهو يستند إلى جدول زمني مؤقت يتضمن مبدأين رئيسيين: الملكية الإقليمية والشراكة الدولية.

فيما يتعلق بالملكية الإقليمية، أعتقد أنه قد يكون من المفيد أن أدلي بالملاحظات التالية: أولا، المقصود هو أن يكون المؤتمر عملية وليس حدثا يقع لمرة واحدة. وسيعقد على مرحلتين. المرحلة الأولى، أي مرحلة الخبراء، تتألف من اجتماعات للجان التحضيرية الإقليمية، تعقد في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى أيار/مايو ٢٠٠٤. والنتيجة الرئيسية المتوقعة من هذه المرحلة هي تقرير يتضمن اقتراحات بشأن المبادئ التوجيهية للميثاق المقبل للأمن والاستقرار والتنمية، فضلا عن أفكار واقتراحات عملية لاتخاذ إجراءات بشأن كل موضوع من مواضيع المؤتمر الأربعة.

وهذه المرحلة التحضيرية، مرحلة الخبراء، ستعقبها المرحلة التحضيرية السياسية التي ستعمد خلالها اللجان الوزارية، بناء على توجيهات من مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول المزمع عقده في تونس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، إلى ترجمة أفكار واقتراحات الخبراء إلى أهداف في مجالات السياسات العامة، والاستراتيجيات، والبرامج والمشاريع وستستمر أعمال هذه اللجان الوزارية عدة أشهر، وسيتحدد دوامها في مؤتمر القمة الأول.

وأخيرا، ستتوج هذه المرحلة التحضيرية بعقد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول، المزمع عقده في كينيا، وإن لم يتحدد تاريخه حتى الآن، وسيتولى، ضمن جملة أمور، اعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية الإقليمية، الذي سيتكون من إعلان المبادئ وبرامج العمل.

والملكية الإقليمية تعني أيضا المشاركة النشطة والحاسمة لطائفة عريضة قدر الإمكان من أصحاب المصلحة الأساسيين في كل بلد، بما في ذلك ممثلو مختلف الوزارات المعنية، وممثلو المجتمع المدني، فضلا عن ممثلين عن البرلمانيين واتحادات العمال، ومؤسسات الأبحاث التطبيقية والمنظمات الدينية وقطاع الأعمال.

وقد اتصل بالأمم المتحدة فعلا عدد من هذه المؤسسات والجماعات الإقليمية والدولية، وبعضها، مثل مؤسسة نيريري ورابطة إيتكا في بوروندي، وأكاديمية السلام الدولية، قام فعلا بتنظيم اجتماعات، أو يزمع تنظيم

اجتماعات بحلول نهاية العام، دعما للعملية التحضيرية للمؤتمر.

وبغية تعزيز الملكية الإقليمية، سيتم تنظيم اجتماعات إقليمية للنساء والشباب لإبراز الشواغل الخاصة لهاتين الفئتين المهمتين في المجتمع على نحو أفضل، في كل موضوع من المواضيع الأربعة التي سيتناولها المؤتمر. ونفس الشيء ينسحب على اجتماع الأمناء العامين للمنظمات دون الإقليمية، الذي سيشمل كل منطقة البحيرات الكبرى أو جزءا منها. والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد كيلي والوبيتا، أشار إلى هذا الاجتماع منذ لحظات. وسوف يتم تنظيمه مشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وقد تحدد تاريخ انعقاده منذ قليل - وهو الفترة من ٨ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وأخيرا، وبغية تعزيز مبدأ الملكية الإقليمية، وفضلا عن مشاركة البلدان الأساسية في المنطقة، ستوجه الدعوة إلى جيرانها للمشاركة كمراقبين في كل مراحل المؤتمر. وبالطبع، فإن المقررات المتعلقة بالمؤتمر، بما في ذلك المشاريع، ستتوقف على إرادة دول المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة وشركاء التنمية الدوليين، إعطاء كامل الدعم لمبدأ الملكية الإقليمية الذي أرساه رؤساء دول المنطقة بوصفه أحد الشروط الأساسية لموافقتهم على عقد المؤتمر.

الركيزة الثانية لعملية المؤتمر هي مبدأ الشراكة الدولية الوارد ذكره في الفقرات من ٢٤ إلى ٢٧ من التقرير. وهذا المبدأ يضم عدة مستويات. فهو أولا ينعكس في الاعتراف بأهمية أن يشارك في العملية التنظيمية للمؤتمر، من بدايتها إلى نهايتها، الشركاء الإنمائيون الثنائيون ومتعددو الأطراف لمنطقة البحيرات الكبرى. كما أنه يظهر ثانية في مركز المراقب النشط الذي يمنح للشركاء في التنمية. ومع أن الشروط العملية والتنفيذية الخاصة بمركز هذا المراقب ما زالت بحاجة إلى إيضاح، ظهر بجلاء شديد خلال الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين أن للشركاء الإنمائيين حقا لا يقتصر على حضور الاجتماعات، بل يمتد إلى التكلم والمساهمة في المناقشة كذلك.

وأخيرا، فإن مبدأ الشراكة الدولية هو الأساس في إنشاء مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى قريبا، يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف، بفضل التيسير الذي أتاحته كندا عقب مشاورات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسوف توفر المجموعة الإطار لتبادل المعلومات والتشاور والتعاون والمواءمة بين الأعمال والمبادرات الفردية والجماعية التي يتخذها المجتمع الدولي للشركاء الإنمائيين من أجل التحضير للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى ومن أجل عقد هذا المؤتمر ومتابعته. وسوف يؤدي مبدأ الشراكة الدولية دورا هاما بصفة خاصة في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول، الذي سيعتمد ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية، وطوال مرحلة متابعة المؤتمر، التي سيجري خلالها تنفيذ الميثاق وتقييمه بشكل دوري.

ويمثل دور الأمم المتحدة العنصر الهام الثالث الذي يسلّط عليه التقرير الأضواء فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمر وعقده. ويمكن تحليله على ثلاثة مستويات. الأول هو مكتب الممثل الخاص للأمين العام. والأمر هنا أساسا يتعلق بتوفير الأمم المتحدة الدعم التقني للجان التحضيرية الوطنية، والأمانة المسؤولة عن التحضير لاجتماعات المتابعة الخاصة باللجنة التحضيرية الإقليمية وعقدها، والتوجيه السياسي للمناقشات في الاجتماعات المواضيعية، والتنسيق المؤسسي للمساهمات المقدمة من مختلف الإدارات والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمساعدة في حشد المجتمع الدولي دعما لهذا المؤتمر.

وفي هذا الصدد، يعمل مكتب الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق وثيق مع مختلف بعثات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ومع جميع المنسقين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة في كل بلد من بلدان المنطقة.

وأخيرا، تم إنشاء فريق للتوجيه، يضم جميع وكالات الأمم المتحدة الممثلة في نيروبي. وسيوفر هذا الفريق إطارا لتنسيق مساهمات المنظومة في جميع جوانب الإعداد للمؤتمر وعقده. وسيتم في هذا الإطار تنسيق العمل في كل من مجالات المؤتمر المواضيعية الأربعة من قِبل كيان واحد تابع للأمم المتحدة، ممثل في نيروبي.

أما المستوى الثاني فمقره في نيويورك، حيث أنشئ فريق مشترك بين الإدارات وبين الوكالات ضمن نطاق الأمانة العامة، وهو يجتمع بصفة دورية لتنسيق الإسهامات في المؤتمر. وكما يشير التقرير وكما أكد الأمين العام مجددا في بيانه الاستهلالي، من المهم فيما يتعلق بمكتب الممثل الخاص أن:

> ”تقدم إلى مكتب ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الموارد الكافية التي تمكّنه من تلبية الطلبات المتزايدة الناجمة عن البدء في العملية التحضيرية ومن القيام بالأنشطة التحضيرية للمؤتمر في التوقيتات الملائمة“. (S/2003/1099، الفقرة ٢٩)

ويتمثل المستوى الثالث في مجلس الأمن. ويتسم دور مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول أساسا عن صون السلام والأمن الدوليين، بأهمية حيوية في التحضير للمؤتمر وعقده، وفي توفير التوجيه السياسي في عملية المؤتمر، وفي منح الدعم الدبلوماسي الضروري، وفي حشد المجتمع الدولي لدعم المؤتمر. والواقع أن محور المؤتمر من منظور أي من المجالات المواضيعية الأربعة يدور حول الأمن بأنبل معاني هذه الكلمة، وهو الأمن الإنساني.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أكرر ما أعربتم عنه يا سيدي من إدانة للهجوم الإرهابي البغيض على القنصلية البريطانية وأهداف أخرى في اسطنبول. ونقدم لزملائنا البريطانيين أصدق معاني العزاء.

وأتقدم بالشكر للسيد فال ولمن سبقوه إلى الكلام للمعلومات التي زودونا بها عن التحضير للمؤتمر الدولي للسلام في منطقة البحيرات الكبرى. وأرى أن أعضاء مجلس الأمن قد أحاطوا علما على النحو الواجب بالتزام الاتحاد الأفريقي إزاء الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به زميلنا ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأرجو أن أبدي تعليقات إضافية قليلة.

لقد ثبتت أهمية هذه العملية بما فيه الكفاية. فالصراعات التي ما زالت تؤثر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، فضلا عن الصراع الأسبق في رواندا، لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها. إذ لم توقف الحدود تحركات حركات التمرد المسلحة أو التدخلات العسكرية من جانب الدول، أو الاتجار بالأسلحة والمواد الخام. ومن ثم فإن الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر تتمثل في التطبيع الكامل للعلاقات بين حكومات المنطقة وتنفيذ تدابير بناء الثقة لكفالة أمن الحدود.

وترى فرنسا أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط لضمان نجاح المؤتمر. ونرى أولا أن تكون المشاركة في الجولة الأولى مفتوحة لجميع دول الجوار، بما فيها الدول المجاورة من الغرب لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ونرى أن ملكية الأفريقيين لناصية المؤتمر، الذي يجري الإعداد له كما استمعنا هذا الصباح، لا تتسنى إلا بعدم استبعاد الحكومات التي لديها رغبة مشروعة في المشاركة في المؤتمر.

ثانيا، نرى ترتيب أولويات المواضيع الأساسية من حيث الأولوية بحيث تعالج الشواغل الرئيسية لدى الدول المعنية. ومن الواضح أن المسائل الأمنية لا بد أن تبقى لها الأولوية العليا. وغيرها من المسائل، كالتعاون الاقتصادي الإقليمي مهمة كذلك، ولكننا، كما لاحظ السيد فال، يجب أن نكفل عدم تحوُّل المؤتمر عن طريقه بموجب اعتبارات تقع ضمن اختصاص هيئات أخرى.

ثالثا، نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة. وينبغي ألا يقلل إنشاء آلية للمتابعة، في آخر الأمر، من أولوية إجراء مناقشة موضوعية بشأن أهم المشاكل الأساسية التي تؤثر على سلم واستقرار المنطقة. إن الدول المعنية متفقة بشأن المبادئ التي ينبغي أن تحكم علاقاتها. وأكدت على ذلك، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، خلال وجودها هنا بدعوة من الأمين العام. ونحن نعتقد أن المؤتمر ينبغي أن يكون فرصة لها لترجمة الالتزامات إلى عمل. وإذا قرر المشاركون في الاجتماع المقرر عقده في تترانيا في شهر حزيران/يونيه القادم أن يعقد مؤتمران، فإن تلك الفكرة ينبغي ألا تقضي على فرص اختتام عمل المؤتمر بنتيجة حاسمة.

والشيء المهم اليوم هو اغتنام الفرصة التي يوفرها التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، والاستفادة من آمال تحقيق المصالحة الوطنية التي لا يزال يوفرها ذلك التقدم. وعلينا ألا نخاطر بفقد الزخم الذي سيولده المؤتمر ذاته.

تقودني تعليقاتي إلى سؤالين أود أن أوجههما إلى السيد فال. الأول يتعلق بالطلب الذي تقدمت به البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي لم تُشرك بعد في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. كيف سيُضمن لها أن يعقد المؤتمر فعلا بطريقة شاملة، أي بحيث يشملها؟ سؤالي الثاني يتصل بمسائل الأمن، التي تمثل جوهر شواغلها. ما هي الخطوات المحددة المتوقع تنفيذها بعد مؤتمر قمة حزيران/يونيه المقبل؟

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تعازي بمناسبة العدد الكبير من الناس الأبرياء الذين راحوا ضحايا نتيجة الانفجارات التي حدثت في اسطنبول، وأن أدين أعمال الإرهابيين العنيفة، وأعرب أيضا عن تعازينا لممثل المملكة المتحدة بخصوص ضحاياها.

أود أن أشكر الأمين العام، السيد عنان، على البيان الذي أدلى به من فوره. ونرحب أيضا بممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي – وزير خارجية موزامبيق – وأيضا بنائب وزير خارجية تترانيا، اللذين سافرا مسافة طويلة. وإن مشاركتهما في اجتماع اليوم لتدل على تأييد البلدان الأفريقية لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأيضا على الأهمية التي توليها له.

كانت الحالة في منطقة البحيرات الأفريقية الكبرى مضطربة في السنوات الأخيرة. ولا يزال لتلك الحالة أثر ضار خطير على السلام، والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة وفي القارة الأفريقية في مجموعها. وهناك أسباب تاريخية معقدة للمشاكل في منطقة البحيرات الكبرى، لكن تلك المشاكل تتأثر أيضا بعناصر معاصرة كثيرة. وحلها يتطلب جهودا منسقة من جانب بلدان المنطقة، وأيضا مساعدة هائلة من المجتمع الدولي.

وتعتقد الصين أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تعمل، بما يحقق مصلحة السلم والتنمية في القارة الأفريقية، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، وأيضا على أساس احترام سيادة البلدان المعنية ووحدة أراضيها، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف عن طريق الحوار والتشاور سعيا إلى أرضية مشتركة، وينبغي لها

أن تضع جانبا خلافاتها وتزيد ثقتها المبدئية حتى تحل التوترات والخلافات تدريجيا.

بفضل جهود البلدان الأفريقية المشتركة وتشجيع المجتمع الدولي القوي، أحرز مؤخرا تقدم في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بورندي. وفيما يتعلق بمبادرة الأمين العام، السيد عنان، أصدر زعماء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وأوغندا، ورواندا، في نيويورك، يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إعلان مبادئ لعلاقات حسن الجوار والتعاون. وأعرب ذلك البيان عن نوايا الأطراف الحسنة والتزامها بالسلم والتعاون، فبث بذلك روحا جديدة في تطبيع الحالة في البلدان المعنية والتعجيل بعمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ونحن نأمل أن تواصل الأطراف المعنية بذل الجهود للحفاظ على الزخم الإيجابي وحل المشكلات العالقة.

والصين، باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن، وصديقا لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ظلت تولي دائما اهتماما وثيقا لتطورات الحالة في المنطقة، وتشارك مشاركة نشطة في إيجاد حل للمشاكل الساخنة هناك وتشجع على ذلك. وقد أسهمنا بقوات لحفظ السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدمنا مساعدة سوقية إلى قوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في بوروندي.

وتؤيد الصين المبادرة الخاصة بعقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السياسي المالي لنجاح ذلك الاجتماع. وفي هذا الشأن، نؤيد إصدار رئيس مجلس الأمن بيانا رئاسيا عند نهاية جلسة اليوم. ونأمل مخلصين أن يكون المؤتمر، عن طريق الجهد المشترك، فرصة طيبة لبلدان المنطقة لتعزيز الحوار، وحل الخلافات، وإعادة بناء السلام ومناقشة التنمية. وسوف تقوم الصين، كما هو الحال دائما، بدور نشط في تشجيع الإسراع بتحقيق السلام الدائم في تلك المنطقة.

سير إمير جونز – باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشعر بامتنان كبير للرئيس على ملاحظاته التي أدلى بها في وقت مبكر من الاجتماع. وأشعر بامتنان أيضا للزملاء لإعرابهم عن المؤاساة بشأن عمل وحشي مروع آخر. وأفهم أن هناك اقتراحا بأن يعرض مشروع قرار بشأن هذا الموضوع. وإذا كان هذا هو الحال، ربما يمكنني أن أدعو الرئاسة إلى النظر فيما إذا كان قيام منسقينا أو بعض الممثلين الآخرين ببعض العمل قد ييسر صياغة مشروع القرار هذا، حتى يتسنى لنا إذا كنا سنصدر قرارا، أن نصوت عليه بسرعة.

إننا، شأننا شأن من سبقوني في الكلام، نشعر بامتنان كبير للأمين العام على تقريره (S/2003/1099)، وأيضا للذين أدلوا ببيانات افتتاحية. وأنا أؤيد تمام التأييد، بطبيعة الحال، الملاحظات التي أدلت بها رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد خربت الصراعات والأعمال الوحشية والمعاناة منطقة البحيرات الكبرى. ولا يزال أهل المنطقة ينتظرون منذ وقت طويل السلام، والاستقرار وآفاق مستقبل أفضل. وهناك أخبار طيبة بأن تقدما هاما أحرز في ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالصراعات الحالية – تقدما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي ورواندا. وأود أن أشارك الآخرين في الإشادة بالدور الذي تقوم به بلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي والممثلون الخاصون.

يبدو أن هناك الآن بداية حقيقية. ومسؤوليتنا، نحن المجتمعين حول هذه الطاولة، ومسؤولية الذين يستمعون إلينا، هي أن نضمن قيام المجتمع الدولي بواجبه، في هذه المرة، على خلاف ما كان في الماضي، وتأييده للتطورات التي لا بد أن تحظى، وهي تحظى بالفعل بشكل متزايد، بمشاركة بلدان

المنطقة الكاملة وشعورها بالملكية. ومما يسعدنا أنه ينبغي لنا الآن في أفريقيا، كما هو الحال في مناطق عديدة أخرى، تأييد ودعم المبادرات التي تقودها أفريقيا. وقد أكد رئيس وزراء بلدي التزامه بأن تولي المملكة المتحدة – وكما نأمل، المجتمع الدولي – اهتمامها بصورة أكبر، لمشكلات أفريقيا، وبأن تدعم الجهود الحقيقية التي يبذلها الأفارقة لإيجاد حلول لتلك المصاعب.

وقد تم إحراز تقدم حقيقي للتغلب على الصراعات، وتلك الجهود سوف تستمر. إن المؤتمر المقترح ليس بديلا لعمليات السلام الجارية في الكونغو وبوروندي. ولكنه مؤتمر للبحيرات الكبرى نؤيده جميعا وينبغي أن يركز على فترة ما بعد الصراع، وعلى بناء أسس السلام الدائم من خلال إعادة إعمار المجتمعات التي دمرها الحرب. لذلك نحن نوافق على المواضيع الرئيسية التي حددها الممثل الخاص فال من خلال مشاوراته في المنطقة وهي السلم والأمن، والتعاون الاقتصادي، والحكم الرشيد، والديمقراطية وحقوق الإنسان.

إنه يتعين على دول المنطقة في المقام الأول أن تقوم بتطوير تلك الأفكار بشكل أفضل. ونعتقد أن المجتمع المدني يستطيع أيضا الاضطلاع بدور في العملية التحضيرية. ونتفق أيضا مع توصيات الممثل الخاص بأنه ينبغي للمؤتمر نفسه أن يكون جزءا من عملية تحدد الإطار للتعاون الدائم لا أن يكون قمة تعقد لمرة واحدة فقط. من الأمثل أن تكون النتيجة مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تلتزم بها الأطراف ثم تقوم بتنفيذها. ونأمل أن يسفر المؤتمر عن خطط محددة – وأوافق كثيرا على النهج الذي طرحه سفير فرنسا – خطط للسير قدما بالأهداف المشتركة لبلدان المنطقة في مجالات مثل التجارة والتنمية الاقتصادية، وتسريح المجموعات المسلحة والعودة الآمنة للاجئين. لأنه من خلال التعاون في المجالات العملية ذات الاهتمام المشترك يجري تطوير تقليد العمل معا ويتسنى الحد كثيرا من نطاق الصراعات واحتمال نشوبها بين الدول. إن تطوير التجارة الإقليمية والاستثمار من خلال إنشاء مناطق تجارة حرة، أو حتى من خلال التسويق الداخلي للسلع والخدمات، يمكن أن يقدم إسهاما حقيقيا في التنمية الاقتصادية.

وهكذا فإنه ينبغي للمؤتمر أن يبدأ عملية فيما بين بلدان المنطقة وداخلها، تشمل جميع الجوانب المتعلقة بإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراعات، والعدالة، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الإقليمي، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج – تلك المسائل العملية الأساسية للمضي بالدول قدما لتصل إلى نوع من التنمية المستدامة والمتواصلة في جو يسوده السلام الدائم والذي يحق لهذه البلدان أن تتوقعه الآن.

وفي التحضير للمؤتمر، واستنباطا منه، تأمل المملكة المتحدة أن ينشأ إطار للتنسيق والتعاون الحقيقي من قبل المجتمع الدولي. وأعتقد أنه ينبغي أن نكون واضحين تماما في أنه إذا أريد للمؤتمر أن يحقق قيمة حقيقية، وإذا أريد أن يكون هناك فارق على أرض الواقع، يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر الدعم الضروري وأن يسخر الموارد لمنطقة البحيرات الكبرى، وأن يعزز السلام والتنمية المستدامة وأن يدعم الحلول التي يجري الآن التوصل إليها بشكل متزايد في إطار أفريقيا وبواسطة المؤسسات الأفريقية. وأهل البحيرات الكبرى وأصدقاؤنا في أفريقيا لا يطلبون أو يتوقعون منا أقل من ذلك.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد بلدي أن يشارك أيضا في الإعراب عن التعازي الموجهة إلى المملكة المتحدة وتركيا في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في اسطنبول، وأن يشارك في إدانة تلك الأفعال.

يُسعدنا أن نرحب في هذه القاعة بالشخصيات المرموقة وممثلي أفريقيا.

تواجه أفريقيا جيلا جديدا من التحديات والتهديدات التي تزعزع السلام في بلدان المنطقة. إن الأزمات الداخلية والخارجية يولدها الانتشار العارم للجماعات المسلحة غير القانونية، وضعف إدارة الدولة، وتخلف الديمقراطية، والفشل في تطبيق القوانين التي تحكم العلاقات بين الشعوب، والإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومعايير القانون الإنساني الدولي، وعجز القادة عن توفير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم. وليس ثمة حل سريع لتلك المشاكل. والجهود المنسقة ذات المستويات المتعددة مطلوبة من أصدقاء أفريقيا والأفارقة أنفسهم في المقام الأول.

إننا نأتي إلى جلسة اليوم بشأن الحالة في البحيرات الكبرى وقد أحرزنا بعض الإنجازات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بدأت الحياة تعود لمسارها الطبيعي، بالرغم من استمرار عدم الاستقرار وخاصة في القسم الشرقي من البلد. وعملية السلام في بوروندي تمضي قدما بالرغم من الموقف المعوق لإحدى المجموعات المسلحة. ويمكن ملاحظة التقدم في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي. ويجري تعزيز ذلك بواسطة جهود دول المنطقة. والأمم المتحدة ومجلس الأمن اضطلعا بدور رئيسي هنا. ففي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ قامت أربع بعثات لمجلس الأمن بزيارة منطقة البحيرات الكبرى. ويسعدنا أن اتضح أن أعمالها وتوصياتها كانت أساسية. وعلى وجه الخصوص، في أيلول/سبتمبر وبرعاية الأمين العام للأمم المتحدة، قام قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا باعتماد إعلان مبادئ لحسن الجوار والتعاون. وقد بدأ تنفيذ أحكام ذلك الإعلان بالفعل.

نحن لا نجهل المخاطر والصعوبات التي لا تزال قائمة: خطر نشوب المواجهات من جديد بين الجماعات العرقية، والصعوبات التي تواجه عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتدفقات غير القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومشكلة المرتزقة، وتجنيد الأطفال، والحدود غير الخاضعة لسيطرة السلطات، والعنف ضد المدنيين، والأوضاع الإنسانية المريعة وما إلى ذلك.

ولكن، في الوقت الحاضر، تصل منطقة البحيرات الكبرى إلى كتلة حرجة من العناصر الإيجابية، مما يمكن من التقدم نحو نوع جديد من العلاقات بين دول المنطقة. والخطوة الفعالة التالية نحو تطبيع الوضع بصورة كاملة في منطقة البحيرات الكبرى، ينبغي أن تكون عقد المؤتمر الدولي المعني بالمنطقة برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن نوافق على أن هذا الحدث ينبغي أن يتم في إطار زمني تتفق عليه الدول الأفريقية المعنية؛ ونوافق على أهداف المحفل وصيغته. ونحن واثقون من أن السير في عمل المؤتمر سيساعد على تسوية العديد من المشكلات الإقليمية المتشابكة وسيفتح المجال للسلم والأمن والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون بين دول منطقة البحيرات الكبرى.

إلا أنني أود أن أؤكد مرة ثانية أن إنتاجية هذا المؤتمر ستعتمد في المقام الأول على مدى اتساق مواقف الأطراف الرئيسية المعنية في الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى، في تنفيذها لمختلف الاتفاقات المتعلقة بوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وتنفيذ أهداف الحوار بين الأطراف في الكونغو، وأمن الحدود.

وتدعم روسيا تقدم عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ونؤيد فكرة إنشاء فريق أصدقاء للمؤتمر المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، كما أننا على استعداد للمساهمة في أعماله. وفي نفس الوقت، نود أن نقترح أن

يفكر منظمو المؤتمر في إمكانية إشراك طرف آخر في أعمالهم، وأعني الأوساط التجارية الدولية. فطوال عقود عديدة ظلت الشركات المتعددة الجنسيات تستغل الموارد الطبيعية والبشرية لهذه المنطقة الغنية جدا من العالم. وتنمية موارد المنطقة التي لا تزال هائلة لصالح شعوبها تتطلب استثمارات رأسمالية جديدة ومشاريع للقطاع الخاص. ويمكن أن تساعد مشاركة ممثلي ذلك القطاع في المؤتمر على تحقيق أهدافه.

إن الصراعات الدموية التي شهدتها منطقة البحيرات الكبرى لسنوات عديدة تمثل جرحا مفتوحا في جسد القارة الأفريقية. وستحدد سرعة وفعالية تسوية تلك الصراعات إلى حد كبير مستقبل الاستقرار في أفريقيا برمتها، بعد المحن المروعة التي شهدتها القارة. لقد حان الوقت للتصرف بسرعة وفعالية.

وأود أن أوجه سؤالين.

السؤال الأول أتوجه به إلى ممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي. إن إحدى أكبر المشاكل التي تواجهنا في حالات الصراع في أفريقيا، بما في ذلك في منطقة البحيرات الكبرى، تكمن في الإفلات من العقاب بالنسبة لجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد البشرية. والإفلات من العقاب يولد صراعات جديدة داخل البلدان، وفيما بين البلدان المتجاورة في مناطق بأكملها أيضا. ولم تتمخض مناشداتنا للدول الأفريقية فرادى عن أية نتائج يمكن أن نعول عليها حتى الآن. إذ أن تلك الدول تحبذ التوجه إلى المحافل الدولية. وثمة دور كبير في حل هذه المشاكل يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وسؤالي هو ماذا يمكن للاتحاد الأفريقي أن يفعله لمكافحة الإفلات من العقاب؟

سؤالي الثاني أتوجه به إلى ممثل تنزانيا. في حزيران/يونيه من هذا العام، زارت بعثة لمجلس الأمن منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها تنزانيا. وكان الانطباع الذي خرجت به البعثة أنه يمكن لبلدان المنطقة أن تمارس الضغط على قوات التحرير الوطنية لحمل تلك المجموعة المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام في بوروندي. وسؤالي هو: ماذا يمكن لبلدان المنطقة أن تفعله لحمل قوات التحرير الوطنية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات؟

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): نشاطركم الإدانة القوية لأعمال الإرهاب التي وقعت في تركيا، والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين الأتراك الأبرياء، فضلا عن القنصل البريطاني في اسطنبول. ونعرب عن مشاعر الحزن والتعازي لحكومة تركيا والشعب التركي الجار، وكذلك لحكومة وشعب بريطانيا.

ونشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن منطقة البحيرات الكبرى، ونشكر الأمين العام لمنظمتنا الدولية، السيد كوفي عنان، على بيانه الغني والشامل. ويسرنا أن نرحب بالسيد فرانسيسكو ماديرا ، وزير الرئاسة في موزامبيق الصديقة، الذي تترأس بلاده الاتحاد الأفريقي، كما نرحب بالسيد عبد القادر شريف نائب وزير خارجية تنزانيا الصديقة، التي تقدمت بعرضها السخي لاستضافة المؤتمر واجتماعاته التحضيرية في عام ٢٠٠٤. كما نرحب بمشاركة إيطاليا التي تترأس الاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة. كما أن وجود المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد كيلي والوبيتا، يؤكد اهتمام الاتحاد الأفريقي بإنجاح هذا المؤتمر الهام أيضا. ونرحب بالسيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام والجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد للإعداد الجيد لهذا المؤتمر.

تدعم سورية جميع الجهود الدولية ودون الإقليمية التي تبذل من أجل إحلال السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، وفي القارة الأفريقية بشكل عام. كما أننا نقدر تقديرا عاليا الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي من أجل تحقيق تلك الغاية، والتي ستتوج بعقد مؤتمر دولي بشأن البحيرات الكبرى. لقد أحاط وفدنا علما بكل اهتمام بتقرير الأمين العام، وتفهمنا التفاصيل الخاصة بعقد هذا المؤتمر. ونحن ندرك الصعوبات التي سنصادفها من أجل إنجاح هذا المؤتمر، على المستوى الوطني أو الإقليمي على حد سواء. وتشجع سورية جميع الدول المهتمة، وبشكل خاص دول منطقة البحيرات الكبرى، على المشاركة بفعالية في كل مراحل التحضير لعقد المؤتمر لضمان نجاحه وتحقيق الهدف المنشود منه.

وكذلك نشارك في مناشدة الدول الداعمة والمانحة لكي تقدم كل دعم مادي ولوجيستي يحتاجه عقد هذا المؤتمر.

ولا يفوتنا أن نشكر جهود الاتحاد الأفريقي وجهود جنوب أفريقيا على مساهمتها الفعالة، إضافة إلى دول كثيرة لها دور رئيسي وفعال، مثل أنغولا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي وغابون والكونغو وناميبيا وغيرها.

وتؤكد سورية على أهمية أن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم الممكن لإنجاح العملية بأكملها، ولدعم الجهود السلمية في المنطقة، والتي بدأت بوادرها تتبلور، كما ورد في تقرير الأمين العام، سواء في الكونغو الديمقراطية أو في بوروندي أو رواندا. ونؤيد توصية الأمين العام للدول الأساسية المشاركة في المؤتمر بأن تركز على أولويات هذا المؤتمر وأن تضع سياسات وبرامج ومشاريع وأنشطة محددة في المجالات المقترحة لمعالجتها في المؤتمر، وذلك لكي يفضي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في المنطقة ككل. ونعتقد أن هذا سيؤدي بالتالي إلى تحسين الأحوال الإنسانية والاجتماعية التي تعاني منها شعوب المنطقة، ولكي تنعم هذه الشعوب أخيرا بثمار السلام.

إن مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا يعكس مواقفنا وإصرار مجلس الأمن على إنجاح المؤتمر الدولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك العملية التحضيرية لهذا المؤتمر. ونحن واثقون من أن مجلس الأمن سيعتمد مشروع البيان الرئاسي بعد انتهاء هذه المناقشة إسهاما منه في الجهود الدولية الجماعية لإحلال الأمن والسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): باسم حكومة المكسيك، أعرب عن إدانتنا للعمل الإرهابي الجبان الذي أزهق العديد من الأرواح، وأصاب عددا أكبر من الأشخاص في تركيا. ونعرب عن تضامن شعب وحكومة المكسيك مع أسر الضحايا وحكومة تركيا وحكومة المملكة المتحدة إزاء تلك الأحداث. وأود أيضا أن أرحب بضيوفنا، السيد فرانسيسكو ماديرا، والسيد عبد القادر شريف، والسيد كيلي والوبيتا، والسيد إبراهيما فال، وأشكرهم على بياناتهم وعلى بيان سفير إيطاليا، السيد سباتافورا، فضلا عن مشاركته في هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أعبر عن التقدير لإدراجكم في جدول أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر موضوع عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. و لم يكن ينتظر منكم غير ذلك، حيث أن لدى أنغولا الإحساس والبصيرة بأن مبادرة من هذا النوع تستحق التأييد غير المتحفظ من المجلس. وتقر المكسيك بأهمية عقد مؤتمر دولي نظرا للأبعاد الإقليمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توحد شعوب المنطقة، ومن ثم الحاجة إلى تقديم حل إقليمي لذلك الصراع.

ونحن نهنئ الأمين العام على قراره مؤخرا بتعيين السيد فال في منصبه الحالي حتى يمكنه الاستمرار في متابعة المسائل المتعلقة بمثل هذا المؤتمر الدولي. ونحن واثقون بأن الجهود المشتركة للسيد فال والمبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي ستكون مثمرة، نظرا لأنها تنصب على تحقيق هدف واحد.

ونظرا لطبيعة وأبعاد الصراع في المنطقة، توجد حاجة أيضا في نظرنا إلى إشراك الجمعية العامة وأجهزة وبرامج أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. والعمل المنسق أمر ملح من أجل وضع استراتيجية إقليمية تشمل تدابير في مجالات مثل السلم والأمن، والديمقراطية، والتكامل الإقليمي، والقضايا الإنسانية والاجتماعية.

وقبل كل شيء، هناك حاجة من وجهة نظرنا، إلى إيلاء اهتمام خاص لحل المشاكل الجذرية للصراعات. وأولى تلك المشاكل، كما لاحظنا من بيان السيد شريف – حقيقة أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة هو، إلى حد كبير، التخلف الإنمائي والفقر، والذي توجد حاجة إلى التأمل والتفكير فيه أثناء المؤتمر. ومن وجهة نظرنا، يحتاج المؤتمر إلى التوصل إلى حل ما ومبادرة ما لحسم مشكلة التخلف الإنمائي. والمشكلة الثانية، من وجهة نظرنا، هي التوصية بوضع نظام من نوع ما لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المتفجرة، التي تكمن أيضا في لب مشكلة المنطقة.

وترحب بلادي بتصميم بلدان المنطقة على المشاركة في العملية التحضيرية للمؤتمر. ونحن نثق بأنه يمكن تحقيق الهدف ضمن إطار زمني يضعه المنسقون الوطنيون في اجتماع نيروبي في حزيران/يونيه. واقتناعا بذلك، تعرض حكومتي دعمها الكامل لأهداف المؤتمر وبرنامج عمله. فالهدف طموح، ولكن لديه رغم ذلك ميزات لا خلاف عليها. والتحديات كثيرة، ولكن يمكن التغلب عليها بالإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك، وبالتزام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في تعزيز السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، وباسم جمهورية بلغاريا، أن أعلن عن إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية الخسيسة التي وقعت في اسطنبول، وأن نشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعاطفنا الشديد مع أسر كل من أصيبوا في تلك الأعمال الإرهابية.

ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن منطقة البحيرات الكبرى في الوقت المناسب. كما أود أن أرحب بوجود وزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والدبلوماسية في موزامبيق، ونائب وزير خارجية تترانيا، والممثل الخاص للأمين العام، والمبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي هنا في هذه الجلسة، وأن أعرب لهم عن تقديرنا لإسهاماتهم الهامة. كما أن وفدي ممتن للأمين العام على عرضه الهام في جلسة مجلس الأمن هذه.

إن بلغاريا بوصفها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

ترحب بلغاريا بالدينامية الإيجابية الناشئة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. فلقد أحرزت عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما كبيرا في الأشهر الأخيرة. كما أننا نشهد تطورات مشجعة فيما يتعلق بعملية السلام في بوروندي. ونتفق مع الأمين العام على أنه من الأهمية أن يستفاد من هذا الزخم الجديد. ونعتقد أنه يجب إدامة هذا

التوجه الإيجابي ودعمه، بما في ذلك من خلال نهج إقليمي متعدد الأطراف ومنسق وإجراءات أخرى ذات صلة.

ونحن نوافق على أن عقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يقدم إسهاما ضروريا في تشجيع وتعزيز عمليات المصالحة في جميع دول هذا الجزء من أفريقيا. ومن وجهة نظرنا، يمكن أيضا لمثل هذا المؤتمر أن يسهم في تطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة في جميع الميادين، وفي وضع تدابير وآليات لبناء الثقة تهدف إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين.

ولذلك، ترحب بلغاريا، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى، بمبادرة تنظيم مثل هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتؤيدها بلا تحفظ، ونحن سعداء لأن التحضيرات للمؤتمر جارية الآن. وغني عن القول إنه يجب التخطيط لمثل هذا المؤتمر الدولي بعناية إذا أريد له النجاح. وفي ذلك الصدد، نلاحظ باهتمام المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2003/1099)، والإحاطات الإعلامية التي قدمها الوزراء والسيد فال فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية الأولية التي نفذت حتى الآن.

نحن ندرك أهمية الملكية الأفريقية للعملية برمتها. إن الإرادة السياسية المشتركة لدول المنطقة للعمل بطريقة منسقة من أجل تحقيق أهداف مشتركة هي في رأينا عنصر أساسي لنجاح المؤتمر المقترح. وفي ذلك الصدد، نقدر الاستعداد الظاهر لدول المنطقة للمساعدة في التحضير لمؤتمر مثمر وفي عقده. ويود بلدي أن يثني بصفة خاصة على تنزانيا لعرضها استضافة مؤتمر قمة خلال عام ٢٠٠٤. كما نرحب بتعيين لجنة الاتحاد الأفريقي للسيد والوبيتا بصفته مبعوثا خاصا لمنطقة البحيرات الكبرى.

وفي رأينا أن إعلان المبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون، الذي وقعته حكومات بوروندي وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في نيويورك بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وكذلك الاتفاق الذي وقعته حكومة بوروندي الانتقالية وجماعة قوات الدفاع عن الديمقراطية في دار السلام بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، قد فتحا أبواب الأمل والتفاؤل حيال تطبيع الحالة ضمن إطار عملية السلام الشاملة في المنطقة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد جهود دول المنطقة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تيسير الانعقاد الناجح للمؤتمر. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها كندا لإنشاء مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى التي تهدف إلى تقديم الدعم للمؤتمر.

وختاما، أود أن أقول إننا نقدر مشروع نص البيان الرئاسي الذي عرض على أعضاء المجلس للنظر فيه، ونحن مستعدون لتأييده بالكامل.

السيد مننديز (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي، بدوره، أن يعرب عن إدانته القوية للهجمات التي وقعت مؤخرا في اسطنبول. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا ومع حكومتي تركيا والمملكة المتحدة.

إننا ممتنون للرئاسة الأنغولية على عقدها هذه الجلسة المفتوحة بشأن منطقة البحيرات الكبرى. ونود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها ضيوفنا اليوم بشأن هذه المسألة.

وكما قلنا في المناسبات السابقة، إننا نؤيد تأييدا كاملا النهج الإقليمي في معالجة المسائل المتعلقة بمنطقة البحيرات الكبرى – وبالتالي أهمية التحضير المناسب للمؤتمر الدولي.

ونظرا لتعقيد المسألة قيد المناقشة، فإننا نرى أنه ينبغي النظر إلى المؤتمر بوصفه عملية، بدلا عن حدث واحد.

وقد استمعنا لعدد من المتكلمين، بمن فيهم السيد إبراهيما فال، يعربون عن نفس الرأي.

وستُعرض على المؤتمر طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وحسن الجوار والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، فضلا عن المسائل الإنسانية والاجتماعية. وبالتالي، سيكون من المهم تحديد المبادئ والأهداف، فضلا عن البرامج الملموسة والمبادرات، المتعلقة بتلك المجالات، بهدف وضع خطة عمل يمكن أن تحقق تنفيذ تلك البرامج والمبادرات عمليا.

وفيما يتعلق بعلاقات حسن الجوار بشكل خاص، فإننا نرحب بالتوقيع، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، على إعلان مبادئ حسن الجوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا، كما نناشد الموقعين أن يطبقوا المبادئ الواردة في الإعلان. ومثل تلك المبادرات تسهم في تهيئة مناخ من الثقة بين بلدان المنطقة، مما يؤدي بشكل واضح إلى تحقيق السلام ويمكن أن يقلل إمكانية التوتر.

وضمن التطورات المأمولة الأخرى، ينبغي أن نذكر أيضا عودة الفريق أول بول رواراكابيجي، قائد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى رواندا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونؤمن بأنه، من أجل النجاح الكامل للمؤتمر الدولي، ينبغي أن يشمل المؤتمر جميع الأطراف الفاعلة التي تؤثر في استقرار المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تكييف آليات المتابعة للمؤتمر على الوقائع المعقدة في المنطقة. ولتلك الغاية، ينبغي أن نحظى بدعم وتعاون جميع البلدان والمؤسسات ذات الصلة.

ونحن من جانبنا، سنعمل بشكل نشط في إطار الاتحاد الأوروبي – تكلمت الرئاسة الإيطالية للاتحاد في وقت سابق بالنيابة عن جميع أعضائه – بشأن جميع المبادرات الداعمة للمؤتمر. وسنستمر في إظهار التزامنا وفي تقديم الدعم للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد مونوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تعازي لحكومة بريطانيا العظمى بمناسبة الهجوم الإرهابي المنسوب إلى القاعدة، الذي وقع في اسطنبول وأدى إلى مصرع القنصل العام للبلد، وأناس آخرين كثيرين. ونعرب أيضا عن تعاطفنا مع حكومة تركيا لضحايا ذلك الهجوم الإجرامي والهجوم الذي وقع في نهاية الأسبوع الماضي. ونعتزم تقديم مشروع قرار في هذا الصدد خلال الجلسة التي تعقد بعد ظهر هذا اليوم. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بالإجماع.

إننا ممتنون اليوم لوجود نائب وزير خارجية تترانيا، ووزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والدبلوماسية في موزامبيق، والمبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى؛ والممثل الخاص للأمين العام هنا اليوم.

وقد أصبح البعد الإقليمي للصراعات واضحا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى من أفريقيا، كما أصبح من الواضح أن هناك فائدة كبيرة في التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. ولا نحتاج إلى أن نذكر سوى الوجود الأساسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – التي تعمل في تعاون مباشر مع مجلس الأمن – في ليبريا وكوت ديفوار. كما أن تعليقاتي تنطبق تماما على النداء الذي وجهه مجلس الأمن من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، استنادا إلى الاقتناع بأن عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن ينتشر بسرعة إلى البلدان الأخرى في المنطقة، وأن لشعوب المنطقة

صلات لغوية وثقافية واجتماعية تربطها معا بصورة وثيقة، وأنه لدى التحليل النهائي، لا يمكن تسوية الصراع إلا في إطار إقليمي.

وتؤيد شيلي عقد المؤتمر. ونحن ننظر إليه بوصفه دليلا آخر على أن الشعوب الأفريقية قد أمسكت بزمام مصيرها بأيديها، مما يوجد حلولا أفريقية للمشاكل الأفريقية. ونشيد بالمشاركة النشطة لمنظمات هامة ، بما فيها الاتحاد الأفريقي، دعما لهذا الجهد. ونرحب أيضا بحقيقة أن الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين عقد في حزيران/يونيه، كما يحدونا الأمل في التمكن من الالتزام بالجدول الزمني المؤقت الضيق الذي اقترحه الأمين العام في تقريره.

وباختصار، نؤمن بأن من الجوهري أن يقدم المجتمع الدولي دعما حاسما للمؤتمر، حتى يمكن تحقيق الأهداف التي حددها الأمين العام ومجلس الأمن. وفي هذا السياق، ندعم بحماس البيان الرئاسي الذي سيصدر لاحقا بشأن هذه المسألة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود، بدوري، أن أشارك الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم في اسطنبول وفي الإعراب عن تعازينا العميقة لحكومتي تركيا والمملكة المتحدة. ونود أن نرحب بالسيد ماديرا، وزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والدبلوماسية في موزامبيق، الذي يوجد هنا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي؛ وبوزير خارجية تترانيا، شريف؛ وبالسيد والوبيتا، ممثل اللجنة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وبالممثل الخاص للأمين العام، السيد إبراهيما فال. ونود أن نشكرهم ونشكر الأمين العام على بياناتهم الهامة والشاملة.

كان عام ١٩٩٤ وقت مأساة بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى. وما زالت آثار الصراع وعدم الاستقرار، اللذين بدءا في رواندا وانتشرا بعيدا، ليغمرا ثلاثة بلدان، محسوسة على نطاق واسع في جميع أنحاء القارة. إن عام ٢٠٠٣ هو عام الأمل. ومؤتمر منطقة البحيرات الكبرى ينبغي أن يكون معلما من معالم السلام.

وقد خلفت الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى العديد من الضحايا. ونتجت هذه الصراعات عن فترة ما بعد الاستعمار ، التي تميز تاريخها بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والكراهية العرقية والخصومات، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وكان لكل صراع في المنطقة علاقات وآثار عبر الحدود. وبالفعل، كثيرا ما امتدت الصراعات عبر الحدود كما رأينا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن أسباب الصراع في منطقة البحيرات الكبرى متشابكة، وكذلك الأمر بالنسبة لعوامل تسويتها. ففي حين أن من الضروري التصدي للصراع على الصعيدين الوطني ودون الوطني، إلا أنه من غير الممكن أيضا المحافظة على السلام بدون تحقيق السلام وإدامته على المستوى الوطني. وفي منطقة البحيرات الكبرى، كما هو الحال في غرب أفريقيا، وبسبب آثار الصراعات عبر الحدود، لا يمكن التوصل إلى تسوية كاملة في بلد ما بدون أن يستتب السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها. ولذلك، من الضروري إتباع نهج إقليمي في تسوية الصراعات.

وتؤيد باكستان تأييدا كاملا المبادرة لعقد المؤتمر الدولي في العام القادم بشأن السلم، والأمن، والديمقراطية، والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونحيي جهود الممثل الخاص للأمين العام، إبراهيما فال، وأسلافه في الشروع بالأعمال التحضيرية. ونرحب أيضا بعرض تترانيا استضافة هذا المؤتمر في العام المقبل.

وتؤيد باكستان أهداف المؤتمر وأن تكون عملية التحضير ملكا إقليميا كاملا وشراكة دولية واسعة النطاق.

وبينما يؤيد مجلس الأمن مبادرة المؤتمر، عليه أيضا أن يؤدي دورا تصحيحيا أكبر في تشجيع السلم والاستقرار في المنطقة. ويتعين تعزيز جهود حفظ وبناء السلام التي أذن بها المجلس، باتخاذ تدابير ذات منحى عملي ومبادرات لتوطيد السلام وإزالة بعض أسباب الصراع في المنطقة.

ونود، أولا، أن ندعو إلى توسيع تواجد قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى نشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي، عندما تسمح الظروف بذلك، شريطة أن توافق جميع الأطراف على هذا الأمر. فتواجد أكبر لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان، سيعزز ويدعم مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام في المنطقة.

ثانيا، لكي يكون حظر السلاح في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر فعالية، لا بد لمجلس الأمن أن ينظر في وسائل لملاحقة المستغلين غير الشرعيين للموارد، الذين لهم مخالب في المنطقة وخارجها، ولاقتفاء أثر مصادر تمويلهم، والتحقق من النقاط التي يتم فيها تحويل الأموال إلى أسلحة.

ثالثا، إن لأسباب الصراعات وكذلك لعوامل تسويتها، في منطقة البحيرات الكبرى جوانب سياسية واقتصادية. ومجلس الأمن الذي لا يتعامل سوى مع مسائل السلم والأمن ليس مؤهلا لمعالجة جميع المسائل بطريقة شاملة. ومن ناحية أخرى، يتعامل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع البلدان الخارجة من الصراعات. وتشكل بوروندي مثالا على ذلك، حيث يتعامل معها كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد يكون أكثر نفعا لوقت وجهد كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشكلا لجنة أو لجانا مشتركة لمنطقة البحيرات الكبرى، بحيث تعالج بصورة شاملة جوانب الصراعات ذات الأبعاد المتعددة في المنطقة، وتعمل على تسويتها.

السيد أيافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يشارك وفد بلادي في التعازي الموجهة إلى تركيا والمملكة المتحدة، وذلك لضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في تركيا. ونتوجه بالثناء إلى الأمين العام على بيانه ونرحب بحضور الوزيرين من موزامبيق وتنزانيا معنا، وبممثل لجنة الاتحاد الأفريقي.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، وعلى عرضه الواضح والثري بالمعلومات، وقيامه بعرض تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى (S/2003/1099).

إن بلدي، بحكم قربه الجغرافي من المنطقة، يرحب لأسباب عديدة، بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. ونحن نؤمن، منذ فترة طويلة، بأن عقد مؤتمر من هذا النوع سيكون مناسبا، وسيمكّننا من إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، بغية الخروج من دوامة العنف، والصراع، والفقر التي كانت منذ عقود من نصيب شعوب منطقة البحيرات الكبرى.

ونشكر السيد إبراهيما فال على جهوده الدؤوبة للتحضير لهذا المؤتمر وللعمل على نجاحه، ونثني له على ذلك. والتقدم المحرز حتى الآن في الأعمال التحضيرية للمؤتمر يستحق الثناء. وقد تم استكمال الورقة المفاهيمية للمؤتمر، وحددت أهدافه وهيكله التنظيمي، وشرع ممثل الأمين العام بعملية مكثفة من المشاورات مع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية، والمانحين والأطراف المهتمة الأخرى.

وقد بدأت العملية التحضيرية في اجتماع المنسقين الوطنيين لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في نيروبي من ٢٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ . واقترح برنامج زمني لمختلف مراحل العملية التحضيرية ولعقد المؤتمر. وإننا نرحب بمشاركة الاتحاد الأفريقي في هذه العملية وبتعيين السيد كيلي والوبيتا مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي في منطقة البحيرات الكبرى.

إن أهمية هذا المؤتمر بالنسبة لبلدان وشعوب منطقة البحيرات الكبرى لا تحتاج إلى تفسير. وسيتوقف نجاح المؤتمر، بدرجة كبيرة، على التزام تلك البلدان وإرادتها السياسية، ولكنه سيعتمد، بدرجة كبيرة أيضا، على دعم المجتمع الدولي. ولذلك، من الضروري أن يستمر المجتمع الدولي بتقديم الدعم الفعال للعملية التحضيرية وللمؤتمر نفسه. ويرحب وفدي، في هذا الصدد، بمبادرة كندا لإنشاء مجموعة الأصدقاء لمنطقة البحيرات الكبرى، بغية تقديم الدعم المتعدد الجوانب للعملية التحضيرية ولتنظيم المؤتمر.

ونؤيد طلب الأمين العام الوارد في الفقرة ٣١ من تقريره بشأن تعزيز التنسيق مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك تقديم الموارد المالية والبشرية التي يحتاج إليها المؤتمر. ونرحب بالبيان الرئاسي الذي تم التفاوض بشأنه، والذي يتضمن ردا إيجابيا على هذه المناشدة.

وفيما يتعلق بالبلدان المدعوة إلى المؤتمر، نود أن نذكِّر بوجود ترابط وثيق وجوانب شبه عديدة بين المشاكل التي تواجهها منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة وسط أفريقيا. وينبغي أن نتذكر أن الصراعات والمذابح التي تركت آثارها في التاريخ الحديث لمنطقة البحيرات الكبرى ، كان لها مضاعفات في كل بلد تقريبا في وسط أفريقيا، بما في ذلك تدفق اللاجئين والأسلحة غير المشروعة وانعدام الأمن بصورة متزايدة. وعلما بتلك الحقائق، وفي الاجتماع الوزاري التاسع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في برازافيل من ١٤ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، طلب وزراء الخارجية في دول وسط أفريقيا مشاركة أكبر من بلدان وسط أفريقيا في العملية التحضيرية وفي عقد المؤتمر. ويود وفد بلادي أن يغتنم الفرصة التي توفرها هذه المناقشة لكي يكرر مجددا ذلك القلق، ويصر على مشاركة جميع حكومات وسط أفريقيا في المؤتمر.

وفي الختام، أود أن أتعهد مرة أخرى بتقديم دعم وفد بلادي للممثل الخاص للأمين العام، السيد إبراهيما فال، وأن أعرب عن تأييدنا لمضمون البيان الرئاسي المقرر إصداره في نهاية المناقشة.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازي وفد بلادي لحكومتي تركيا والمملكة المتحدة على الخسارة المأساوية في الأرواح بفعل الهجمة التفجيرية الشريرة التي وقعت في اسطنبول صباح هذا اليوم.

ويؤيد وفد بلادي تمام التأييد البيان الموجز الذي أدلى به ممثل إيطاليا هذا الصباح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونرحب أيضا ترحيبا حارا بالمشاركة المهمة من الوزير ماديرا ونائب الوزير شريف، وأيضا من المبعوث الخاص والسيد والوبيتا والممثل الخاص السيد فال.

تمتن ألمانيا للرئاسة الأنغولية على فرصة مناقشة المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. فقد ظلت الفكرة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لفترة طويلة. والآن تحديدا، بدأت الأحوال تتحسن في المنطقة بحيث تسمح بعقد هذا المؤتمر لمعالجة القضايا الاقتصادية والأمنية والإنسانية

والثقافية التي تسببت في عدم الاستقرار الإقليمي لفترة طويلة.

وألمانيا، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، تؤيد تماما مبادرة عقد مؤتمر بشأن منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجيء هذا المؤتمر في حينه بالفعل نظرا للتطور الذي نشهده حاليا في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات على مفاهيم وملاحظات وردت في تقرير الأمين العام.

أولا، أود أن أشيد بالملكية الأفريقية. نحن ننظر إلى ملكية إقليمية وأفريقية للمؤتمر – وبالفعل للعملية بأسرها – بوصفها إحدى دعائم المؤتمر وذات أهمية حيوية لنجاحه. وفي نهاية المطاف، لن يمكن تحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة إلا من خلال الالتزام السياسي لجميع البلدان المعنية.

ومن الممارسات المعتادة في الإطار الدولي تسمية بعض الاتفاقات باسم مكان التوقيع عليها. لذلك، لدينا اتفاقات تسمى لوساكا ولواندا وبريتوريا وصن سيتي وأروشا ودار السلام. وبمجرد تلك الحقيقة تبرز أنه طوال العملية المديدة والصعبة عادة والتي لا تزال جارية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، تظل جهود البلدان الأفريقية وزعمائها أساسية. ونأمل أن تعطى الفرصة لجميع البلدان الأفريقية الراغبة في الإسهام في المؤتمر أو في مواصلة إسهاماتها في عملية السلام في المنطقة أن تفعل ذلك.

علاوة على ذلك، يمكن أن يستفيد المؤتمر من العديد من المؤسسات والآليات الأفريقية الموجودة بالفعل. ونعتقد أنه قد يكون من المفيد للمؤتمر الاستفادة من تجارب وموارد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتتعلق النقطة الثانية بدور المجتمع الدولي. ونحن نرى أن الدعامة الثانية للمؤتمر هي تأييد المجتمع الدولي له. ويمكن أن يأخذ ذلك التأييد عدة أشكال وسيأخذ عدة أشكال، ولا شك أنه سيأتي من محافل متنوعة – أحدها مجموعة الأصدقاء التي يجري تكوينها. ونحن ممتنون لكندا على زعامتها لتلك المبادرة. وستكون تعبئة وتنسيق إسهامات المانحين أحد أهداف المجموعة، ولكنها ستكون أيضا منتدى لمناقشة التوقعات والمفاهيم والأفكار والإجراءات المتبادلة. وبوصف ألمانيا عضوا من أعضاء مجموعة الأصدقاء، فهي ستدعم العملية التحضيرية والتدابير التي اتخذ قرار بشأنها. وستتضمن المحافل الأخرى الهيئات الحالية وأطر التعاون الاقتصادي بغية تفادي ازدواجية الجهود والآليات وتبديد الإسهامات. وسيسهم النهج المنسق في الاستفادة من الموارد المالية والموظفين على نحو يتصف بالكفاءة.

ويتعلق تعليقي الثالث بالتوقعات. تؤمن ألمانيا إيمانا راسخا بأن التوقعات للمرحلة الأولية ينبغي ألا تكون عالية للغاية. فهناك العديد من العوائق الواجب التغلب عليها والتي كانت حتى وقت قريب تبدو وكأنه لا يمكن التغلب عليها. ويظهر قرار تصميم المؤتمر باعتباره عملية وليس حدثا لمرة واحدة تعقيد القضايا الواجب معالجتها. ومن شأن النتيجة الناجحة للمرحلة الأولى أن تتمثل في إبرام اتفاقا على مجموعة من المبادئ والنقاط المرجعية الواضحة لتقييم تنفيذها. ونعتقد أن هذا ليس هدفا غير واقعي، شريطة أن يركز المؤتمر على المجالات المواضيعية مثلما حدد الأمين العام في تقريره.

وتتعلق النقطة الرابعة التي أود أن أبرزها بالمجالات المواضيعية للمؤتمر. فبعد عودة بعثة مجلس الأمن من المنطقة

في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، أعرب المجلس مرة أخرى عن اعتقاده أن عقد مؤتمر بشأن منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يساعد في معالجة مسألتي السلم والأمن على الأمد الطويل وحلها. وتقع على بلدان منطقة البحيرات الكبرى التزامات تجاه شعوبها وجيرانها والمجتمع الدولي. وتتضمن تلك الالتزامات احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، ووقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، ووقف دعم الجماعات والحركات المسلحة. ومن الممكن معالجة كل تلك القضايا على نحو ملائم في إطار المجالات المواضيعية الأربعة التي تحددت. وبالفعل كل هذه القضايا مترابطة. إن السلام والتنمية وجهان لعملة واحدة: فلا يمكن وجود تنمية مستدامة من دون سلام، وسيظل السلام هشا من دون تنمية. ولا يمكن الفصل بين التعاون الاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى وبين تدابير أخرى لبناء الثقة. ونحن على ثقة بأن الإجراءات التي سيتفق المؤتمر عليها ستعكس ذلك الترابط.

يتناول تعليقي الأخير مشاركة المجتمع المدني. نحن نرحب بالتصميم على إشراك المجتمع المدني ونود أن نعلم كيف يمكن كفالة هذه المشاركة، وكيف يمكن معالجة شواغل مختلف مجالات المجتمع خلال العملية. وقد كرر مجلس الأمن مجددا وجوب مشاركة المرأة في جميع عمليات بناء الثقة والتنمية. ونأمل أن يترجم الهدف العريض نسبيا المتمثل في ”أخذ المنظور الجنساني في الحسبان“ إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مراحل العملية.

ونرحب أيضا بالحصول على معلومات إضافية عن مشاركة أصحاب مصالح آخرين ومشاركة القطاع الخاص.

وفي ختام بياني، أود أن أتناول بإيجاز عنصرا هاما من عناصر حفظ السلام في شرق الكونغو، ألا وهو حظر توريد الأسلحة المتعلق بشمال وجنوب كيفو وإيتوري. وينبغي لمجلس الأمن أن يتعامل قريبا مع مسألة تعزيز الحظر حتى يصبح أداة فعالة. وينبغي متابعة المؤشرات التي تدل على أن مختلف الجهات الفاعلة تنتهك الأحكام المحددة في القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣). ويتعين علينا أن نرد بصورة كافية وفعالة على انتهاكات قرارات مجلس الأمن إذا ما أردنا أن يكون لعمليات الحظر أثر رادع.

أما فيما يتعلق ببوروندي فإن الاتفاق بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية الذي وقع في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في دار السلام من الأمور المشجعة. وإذ لم تدخل قوات التحرير الوطنية في مفاوضات مع الحكومة في غضون فترة الثلاثة أشهر التي حددتها المبادرة الإقليمية، وبدلا من ذلك لجأت إلى الوسائل العسكرية، ينبغي للمجلس أن ينظر، من بين خيارات أخرى لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار، في مسألة حظر توريد السلاح لقوات التحرير الوطنية التابعة لرواسا. وينبغي ألاّ نسمح لمجموعة مسلحة واحدة أن تصبح عقبة في طريق السلام والاستقرار، وبالتالي إطالة محنة الشعب في بوروندي، مما يعرقل في نفس الوقت الجهود الرامية إلى جعل مؤتمر البحيرات الكبرى مؤتمرا ناجحا، وهو نجاح تحتاجه بشدة شعوب المنطقة بأسرها.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إن الهجمات الإرهابية الإجرامية قد ضربت قلب المجتمع الدولي هذا الصباح في اسطنبول. ونود تقديم تعازينا القلبية إلى أسر الضحايا وإلى شعبي المملكة المتحدة وتركيا.

إن عقد هذه الجلسة الخاصة بشأن الحالة في البحيرات الكبرى تحت رئاسة بلدكم، أنغولا، سيدي الرئيس، تظهر الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن دائما لإنعاش واستقرار هذا الجزء الحساس من أفريقيا. ويشيد بلدي

بالأمين العام على بيانه الذي أدلى به في مستهل عملنا وعلى جهوده الدؤوبة وتفانيه لتوطيد السلام والتنمية في أفريقيا.

إن المشاركة النشطة للممثل السامي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الخاص للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية القيام مع أعضاء المجلس بمناقشة ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتجسيد المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، ضمن الجداول الزمنية المحددة، بوصفه مصدرا للفعالية والتماسك في تعهداتنا المشتركة والتزاماتنا المتبادلة.

وبالمثل، إن التزام الاتحاد الأوروبي الحازم، الذي أعرب عنه ببلاغة الممثل الدائم لإيطاليا، يمثل مصدرا حقيقيا للارتياح. ويأمل وفدي أن يفضي هذا الحوار التفاعلي إلى بروز عناصر هامة تحدد بشكل أفضل الجهود الرامية لعقد ونجاح المؤتمر الدولي القادم بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ومن أجل تفهم أفضل للنطاق الحقيقي للمؤتمر الدولي المقبل وخطوطه العامة، من الضروري إجراء استعراض موجز لسياق الصراعات وآثارها السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية.

خلصت عدة دراسات حول الصراعات في المنطقة إلى أن تلك الصراعات نشأت بسبب تفاعل العوامل الداخلية التي غالبا ما تكون معقدة والمشاكل العابرة للحدود وكذلك المشاكل المتعلقة بتحركات السكان، والفقر والبطالة والحصول السهل على الأسلحة الخفيفة والمسائل المتعلقة بالحكم وكذلك بسبب أنشطة القوات المنشقة غير النظامية التي تستخدمها الاطراف الفاعلة السياسية والعسكرية لخدمة مصالحها الذاتية فقط لا غير. إن ما يبعث على الأسى أن أدت هذه الصراعات إلى تشريد جزء كبير من السكان بالقوة، واستخدامهم في بعض الأحيان دروعا بشرية ومصادر لتجنيد المقاتلين للجماعات المتمردة.

وبعد مرور أكثر من عقد على الصراع وموت أكثر من مليوني مدني – وهي خسائر فادحة، ولكنها لسوء الطالع، بعيدة من أن تكون ضمن الخسائر والصراعات المعاصرة وفقا لمصادر عديدة، يرحب وفدي الآن بحقيقة أنه يمكننا أن نرى في منطقة البحيرات الكبرى بصيصا من الأمل في الأفق.

وإزاء تلك الخلفية نكرر الإعراب عن ارتياحنا الكامل لما جرى قبل بضعة أشهر، من إبرام الاتفاقات السلمية الثنائية والمتعددة الأطراف العديدة، ومبادئ حسن الجوار والتعاون، التي ستوفر بدون شك النقاط المرجعية للمؤتمر الدولي الذي نقوم بالإعداد له.

ونحن حاليا على يقين من أن نص وروح تلك الاتفاقات سينعكسان في مداولات المؤتمر الدولي من أجل إعادة السلام والأمن، ولضمان التنمية الإقليمية المتكاملة، وتوحيد عملية المصالحة الوطنية والإعمار الديمقراطي في البلدان الخارجة من الصراع أو في حالات ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على المعلومات الواردة في تقريره الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فهو تقرير شامل يثير لدينا التعليقات التالية.

فيما يتعلق بالمشاركة ومن أجل ضمان نجاح المؤتمر، يؤكد وفدي الحاجة إلى إشراك أطراف عديدة من بينها جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى والدول المجاورة في كل مرحلة من مراحل المؤتمر المقبل. وهذا التوسع من شأنه أن يفضي إلى توافق آراء بشأن مسائل عبور الحدود، وضمان تطبيق التوصيات المتفق عليها، وتيسير المساعدة الدولية التي ستكون مطلوبة.

وفي العملية التحضيرية، نود أن نشير إلى أن تقييم تنفيذ الاتفاقات السياسية السابقة ومواءمتها على المستوى الوطني وحسب القطاع، سوف يسهم في تطبيع العلاقات داخل الدول وفيما بين الدول. وفي هذا الخصوص، ينبغي أن يكون من الأمور ذات الأولوية اعتماد برنامج إقليمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للقوات غير النظامية السابقة. وهذا في الحقيقة هو الشرط الأساسي المسبق لإعادة السلم والأمن، وهو بدوره مطلوب لأي سياسة للنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، بالرغم من ضعف القطاع الأمني، تدعو الحاجة إلى إصلاحات واسعة النطاق وهي تتطلب التعاون من جميع الأطراف الفاعلة.

وإذا كان من شأن الأمن فعلا، ولا سيما وجود برنامج منظم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أن يسهم في الحد من الفقر بشكل كبير، ينبغي أن نلاحظ رغم ذلك أن بعض العقبات غير الهينة تظل تشكل أساس شواغل البلدان في حالة ما بعد الصراع، وينبغي أن نشير إلى أن من أبرزها الخوف من أن إعادة الهيكلة وخفض حجم القوات المسلحة يمكن أن يضرا بدورهما بالأمن الوطني، وصعوبة المضي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لقوات مسلحة خارج الحدود، وشبه انعدام فرص إعادة الاندماج الاقتصادي في حالات المصراع المستتر، وإحجام المانحين عن توفير الأموال لبرنامج إقليمي غير منظم.

ويأمل وفدي في أن تدرس العملية التحضيرية، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، بعناية فائقة من قبل جميع الأطراف المعنية على المستويين الوطني والدولي. وهي على سبيل المثال، قد تفضي إلى إبرام ميثاق للاستقرار الإقليمي وتوفر إطارا كاملا في عدة مجالات، الأمنية منها والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

ويقدم بلدي دعمه الكامل لمساعي البلدان في منطقتي البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا، والجهود الدائمة للاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام، السيد إبراهيما فال، لتحقيق نجاح هذا المؤتمر. نحث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء في التنمية على أن يسعوا جميعا بجد وأن يبذلوا كل جهد ممكن لكي يحقق هذا المؤتمر ما يأمل منظموه أن يحققه استجابة لتوقعات شعوب المنطقة.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون التأكيد مجددا على أن منع نشوب الصراع وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى يمثلان الأساس لنهج إقليمي شامل لتهيئة بيئة آمنة وتعزيز الرفاه الاجتماعي الاقتصادي ومشاركة حكومات المنطقة مشاركة فعالة في مساعينا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان موجز جدا بوصفي ممثلا لأنغولا.

أود أن أبدأ بالترحيب بالوزير فرانسيسكو ماديرا، الذي يمثل موزامبيق بوصفها رئيسة الاتحاد الأفريقي؛ وبنائب وزير خارجية تنزانيا، السيد عبد القادر شريف؛ وكيلي والوبيتا الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام الذي أدلى به هذا الصباح، وأن أشيد بالسيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام، لإحاطته الشاملة عن العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

هذه المبادرة إسهام فعال في إنشاء آليات لتعزيز العلاقات الودية التقليدية بين دول المنطقة. وتوفر عملية المؤتمر أيضا الدعم للجهود التي يجري بذلها في ذلك الجزء من القارة الأفريقية بصورة عامة، وفي كل بلد من بلدانها بصورة خاصة.

تتمشى عملية مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى مع منطق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، ولا سيما مرفقه المتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. كما أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يستند بقوة إلى نفس المبدأ.

بعد سنوات من اعتماد مجلس الأمن قرارات وبيانات رئاسية تتعلق بالمنطقة، أوجدت التطورات الجديدة في المنطقة ظروفا مواتية لبدء حقبة جديدة في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا يعزز إمكانية نجاح المؤتمر، خاصة أنه يحظى بقبول جميع بلدان المنطقة.

كما أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي منذ قمة تونس، المعقودة في عام ١٩٩٤، أدت أيضا دورا هاما في البحث عن حل شامل للمشاكل التي تضر بالمنطقة، في حين أن قمة مابوتو، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٣، أعربت مجددا عن دعم القارة للعملية. ونرحب بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إقامة علاقات طيبة وودية بين دول منطقة البحيرات الكبرى شرط مسبق لتحقيق السلام والتنمية. وتمشيا مع هذا المبدأ، اضطلعت جمهورية أنغولا بمبادرة لإقامة وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، تُوّجت بتوقيع اتفاق لواندا وإنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كانت جمهورية أنغولا من بين البلدان الأكثر تضررا نتيجة لانعدام السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وقد تورط في الصراع المسلح في أنغولا أكثر من ٢ ٠٠٠ مواطن من منطقة البحيرات الكبرى، معظمهم من رواندا. وكان من بين هؤلاء أحد الذين قادوا عملية الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، وهو مجرم حرب سلمته السلطات الأنغولية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إضافة إلى ذلك، لا يزال آلاف المهاجرين من المنطقة موجودين في أنغولا.

مع تطور العملية التحضيرية للمؤتمر، نحن مقتنعون أن مسألة نطاق المؤتمر ينبغي أن تعالج بعناية من قبل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، من قبل البلدان الرئيسية المتضررة من الصراع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا الإطار، أنغولا مستعدة لتقديم مساهمتها في إحلال وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

تقتضي هذه المرحلة من العملية أن نبذل جميعنا مزيدا من الجهد. علاوة على ذلك، يتحتم إتاحة موارد كافية لإنجاز هذه المهمة. ومساعدة المجتمع الدولي محورية. فبدونها، سيكون من الصعب النجاح في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد إبراهيما فال ليرد على الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس - بإيجاز إن أمكن، نظرا لتأخر الوقت.

السيد فال (تكلم بالانكليزية): سأكون موجزا جدا. أثار ممثل فرنسا مسألة أسلوب القبول التام للبلدان المجاورة في المؤتمر. كل ما أستطيع قوله هو أن مسألة مشاركة زامبيا أثيرت أثناء انعقاد اجتماع المنسقين الوطنيين في نيروبي في حزيران/يونيه. وفي ذلك الاجتماع اتُخذ قرار

بإدراج زامبيا في عداد البلدان الرئيسية. وأعتقد أنه يمكن اتباع هذا الإجراء نفسه. وأنوي أن أناقش مع الرئيس كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، كيف سينسق الاتحاد والأمم المتحدة إجراءاتهما بهذه الطريقة.

وأثار نفس الممثل مسألة الإجراءات الملموسة التي ستستهل بعد قمة عام ٢٠٠٤. أعتقد أن المؤتمر نفسه هو الذي سيقدم ردا محددا على هذا التساؤل. وأنا متأكد أن العملية التحضيرية ستساعد المؤتمر على الرد في هذا المجال.

وسأل ممثل ألمانيا عن الطريقة التي ستكفل مشاركة المجتمع المدني، لا سيما المرأة. إضافة إلى ما جاء في التقرير وفي بياني، كل ما أستطيع أن أقوله إنه سيجري الحفاظ على البعد الجنساني. وعلى سبيل المثال، نعمل الآن على تعيين استشاري لمكتب الممثل الخاص خبير في المسائل الجنسانية لا للتأكد من أن اجتماع المرأة سيُعد في الوقت المناسب فحسب، بل للتأكد أيضا من أن مكتبي سيأخذ البعد الجنساني في الحسبان في عمله اليومي المتعلق بالعملية التحضيرية.

بالنسبة لإشراك القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في المؤتمر، أود أن أقول إننا على اتصال بالنقابات العمالية والقطاعات الخاصة في عدد من بلدان المنطقة. ونعتزم إشراكهم لأن هذه العملية ينبغي أن تكون عمليتهم في نهاية المطاف، نظرا لما قد تخلفه عملية التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي من تأثير هام على أعمالهم.

وأخيرا وليس آخر، أود أن أشكر جميع البلدان التي أعربت عن دعمها للعملية التحضيرية بصفة عامة، وشراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبخاصة مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كما أود، بصفة خاصة، أن أشكر الكاميرون والبلدان الأخرى التي أشارت إلى ضرورة توفير موارد مالية كافية لمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأكدت للمكتب أن ذلك سينعكس في البيان الرئاسي الذي سيصدر في نهاية هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد إبراهيما فال على تعقيباته الإضافية.

وأعتقد أن بعض الأسئلة قد أحيلت إلى ممثل الاتحاد الأفريقي. وبالتالي أود أن أعطي الكلمة للوزير ماديرا للتعقيب والرد على هذه الأسئلة.

السيد ماديرا (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أعرب باسم حكومتي وباسم الاتحاد الأفريقي عن إدانتنا لأعمال الإرهاب الدنيئة التي ارتكبت في تركيا ضد مواطني ذلك البلد ومواطني المملكة المتحدة. وأتوجه بتعازينا الخالصة إلى هذين البلدين.

أراد ممثل الاتحاد الروسي أن يعرف ما الذي يمكن أن يفعله الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإفلات من العقاب. وأقول له، أولا، إننا في الاتحاد الأفريقي نتقيد بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، ونكافح من أجل تطبيقها. والديمقراطية لا يمكن أن تتعايش مع الإفلات من العقاب. وقد عملنا جاهدين من أجل ضمان ألا تمر أية جريمة بلا عقاب؛ وذلك - في المقام الأول - ببذل أقصى ما في وسعنا لكفالة إنشاء وتشغيل المحكمة الجنائية لرواندا. وفعلنا الشيء نفسه بالنسبة لسيراليون. وفيما يتعلق باتفاق لوساكا، عملنا في الاتحاد الأفريقي بكل نشاط لضمان فعالية تعقب القوى السلبية وتحييدها وتسليمها للمحكمة في أروشا.

وكما لاحظ المجلس، فإن العديد من البلدان الأفريقية يتمسك بفعالية بجميع الجهود والمبادئ الهادفة إلى كفالة ألا تمر الجريمة بلا عقاب، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذه اللحظة

بالذات، نعمل جاهدين لضمان تشغيل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حتى تكون لدينا أداة سليمة لتناول هذه المشاكل. والعديد من الموجودين في محكمة أروشا اليوم كانوا قد سلموا للمحكمة من جانب البلدان الأفريقية - مثل بلدكم أنغولا. سيدي الرئيس - التي كلفت بتسليم الشخصيات المهمة المسؤولة عن جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا والتي تجري محاكمتها الآن في أروشا.

وعلى كل، فإن مشكلة أفريقيا مشكلة تتعلق بالفقر والتخلف. ونحن نريد أن ننجز أشياء كثيرة. ونريد أن نضطلع بكثير من المبادرات. ولكن هذه المبادرات، إذا لم تكن لدينا الموارد، ستظل حبرا على ورق. وهذه هي مشكلتنا. وما لم نحصل على الموارد فلن نحرز أي تقدم بشأن الكثير من هذه الأمور، وقد ينظر إلينا، عن خطأ، على أننا نكتفي بمجرد الجلوس في تراخي والتحدث.

وسوف نحاول تطوير أنفسنا. وسنحاول أن نصبح أثرياء، وسنحاول أن يكون لدينا كل ما نحتاجه، لنثبت للجميع أننا ملتزمون مثلهم بضمان ألا تمر الجريمة بلا عقاب. فحتى في بلداننا نحن تعاني المؤسسات من ضعف حاد بسبب نقص الموارد. والمجرمون في بلداننا يفلتون من العقاب. ونحن نبحث عنهم ولا يمكننا تعقبهم. وهذا أمر ينعكس أيضا على مستوى المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير ماديرا على تعقيباته وردوده.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (S/PRST/1997/22) وبياناته وقراراته اللاحقة ذات الصلة التي يدعو فيها إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، في وقت مناسب، تشارك فيه جميع حكومات منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا وجميع الأطراف الأخرى المعنية، ويُنظم برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بهدف تحقيق السلام المستدام والأمن والاستقرار في جميع بلدان المنطقة، لا سيما من خلال التطبيع الكامل لعلاقاتها السياسية ووضع تدابير وآليات لبناء الثقة.

"ويرى مجلس الأمن أن عقد المؤتمر المقترح سيساعد على دعم التقدم المحرز في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي من أجل تحقيق سلام دائم وتعزيز عمليات المصالحة الوطنية في جميع البلدان المعنية في المنطقة.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز نحو عقد المؤتمر المقترح، ويعرب عن ارتياحه لشروع بلدان المنطقة في العملية التحضيرية للمؤتمر بعقد الاجتماع الأول لمنسقيها الوطنيين، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في نيروبي، ويرى أنه من الضروريات الأساسية الآن متابعة هذه الخطوة الأولية بجهود مكثفة. وهو يحيط علما مع التقدير بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد إبراهيما فال، ويرحب بالعرض الذي قدمته حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لاستضافة مؤتمر القمة خلال عام ٢٠٠٤.

"ويشجع مجلس الأمن الحكومات المعنية على أن تواصل، بدعم من مجتمعاتها المدنية وجيرانها

وشركائها في التنمية، بذل جهودها من أجل عقد مؤتمر ناجح على أساس نهج إقليمي شامل وعملي المنحى. كما يُشدد على أهمية مشاركة جميع الدول المعنية، لا سيما الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و بوروندي، في هذا المؤتمر ويشجع دول المنطقة على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المشاركة في المؤتمر.

”ويؤكد مجلس الأمن على الأهمية التي يكتسيها بالنسبة للمؤتمر المقترح الإعلان الرسمي الصادر عن المؤتمر المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا الذي اعتمده مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لومي في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقرار مابوتو الذي اعتمده المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وإعلان المبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون الذي اعتمدته حكومات بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وكذلك إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

”ويناشد مجلس الأمن بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي المستمر، والمساعدة التقنية والمالية الكافية من أجل التحضير للمؤتمر بصورة جيدة وفي الوقت المناسب، واتخاذ إجراءات متابعة فعالة. وينوه بالشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جميع الجوانب المتعلقة بالتحضير للمؤتمر المقترح، ويرحب بتعيين السيد كيلي والوبيتا مبعوثا خاصا لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى.

”ويدعو مجلس الأمن جميع بلدان المنطقة وأعضاء المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لجهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، ويعرب عن امتنانه للأمين العام لإطلاعه المجلس باستمرار على التطورات المستجدة في المنطقة ويطلب إليه مواصلة ذلك بانتظام“.

وبهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.